



**عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة  
قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو)  
شركة مساهمة قطرية خاصة**



**Memorandum OF ASSOCIATION**

**QATAR FERTILISER COMPANY (P.S.C.)**

**(A Qatari Private Shareholding Company)**

This Memorandum (Memorandum of Association) has been entered into on 25/12/2016 and replaces that adopted on 13 October, 2008 by and between the parties below:

- 1- Industries Qatar (S.A.Q.) الكيمبي
- 2- Yara Nederland B.V.

**Article (1)**

Qatar Fertiliser Company is a Private Shareholding Company registered in accordance with Article (207) of the commercial companies' law No. (11) for 2015 and the Articles of Association attached hereto.

**Article (2)**

The name of the Company is "Qatar Fertiliser Company (P.S.C.)", a Qatari Private Shareholding Company.

**Article (3)**

The Head Office of the Company is located in Mesaieed Industrial City, State of Qatar and the Company may establish branches, representation offices, or agencies of the Company in the state of Qatar or abroad.

**Article (4)**

The object of the Company is to establish and operate plants for the production of Ammonia and Urea, to market such products and to carry out all works and activities necessary or desirable in this respect. The Company may have interests in corporate bodies which are engaged in, or it may itself engage or participate in any business similar to its business or which may assist it in realising its objects in Qatar or abroad. It may also participate in any way whatever with the said corporate bodies or it may merge into, purchase or annex them.

**Article (5)**

The liability of the Shareholders is limited.

**Article (6)**

The Company's share capital at the date hereof is QAR 1,000,000,000 divided into 10,000,000 Ordinary shares of QAR 100 each of which 7,500,000 are designated "A" Shares and 2,500,000 "B" Shares. The "A" Shareholder is Industries Qatar

**عقد تأسيس**

**شركة قطر للأسمدة الكيماوية (ش.م.خ.)**

**(شركة مساهمة قطرية خاصة)**

أنه في يوم ٢٠١٦/١٢/٢٥ حرر هذا العقد (عقد التأسيس) بين الطرفين أدناه بدلا عن العقد الموقع في ٢٠٠٨/١٠/١٣:

- ١- شركة صناعات قطر (ش.م.خ.) سعد شريكه سعد جبران الكيمبي
- ٢- يارا ندرلاند بي في يارا ندي فيت

**المادة (١)**

شركة قطر للأسمدة الكيماوية شركة مساهمة قطرية خاصة مسجلة طبقا لاحكام المادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة (٢٠١٥) والنظام الأساسي الملحق لهذا العقد.

**المادة (٢)**

إسم الشركة هو "شركة قطر للأسمدة الكيماوية (ش.م.خ.)"

**المادة (٣)**

مقر الشركة ومحلها الرئيسي هو مدينة مسعيد الصناعية بدولة قطر ويجوز لمجلس الإدارة أن يثبته فروعاً او مكاتب تمثيل او توكيلات للشركة في داخل او خارج دولة قطر.

**المادة (٤)**

الغرض من الشركة هو إنشاء وتشغيل مصانع لإنتاج الأمونيا واليوريا وتسويق هذه المنتجات والقيام بجميع الأعمال والأنشطة اللازمة أو المرغوب فيها هذا الصدد. يجوز أن يكون للشركة مصالح في الهيئات الاعتبارية التي تعمل، أو تكون مشاركة في أي عمل مماثل لأعمالها أو التي قد تعاونها في تحقيق أغراضها في قطر أو في الخارج. يجوز لها أيضاً المشاركة بأي شكل أيا كان مع هذه الهيئات الاعتبارية أو تندمج معها أو تشتريها أو تبيعها.

**المادة (٥)**

مسؤولية حاملي الأسهم محدودة.

**المادة (٦)**

رأس مال الشركة في تاريخه هو 1,000,000,000 (مليار) ريال قطري مقسم إلى 10,000,000 (عشرة مليون) سهم عادي قيمة السهم الواحد ١٠٠ (مائة) ريال قطري خصص منها 7,500,000 ( سبعة مليون وخمسمائة

الأطراف

- |     |     |    |
|-----|-----|----|
| ١٦- | ١١- | ١- |
| ١٧- | ١٢- | ٢- |
| ١٨- | ١٣- | ٣- |
| ١٩- | ١٤- | ٤- |
| ٢٠- | ١٥- | ٥- |





دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق  
قسم التوثيق

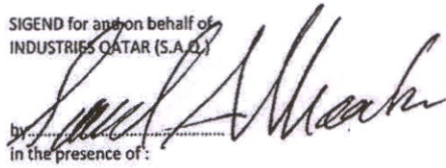
(S.A.Q.) and the "B" Shareholder is Yara Nederland B. V.

ألف) كأسهم "أ" و 2,500,000 ( اثنين مليون وخمسمائة ألف) كأسهم "ب".  
المساهم "أ" هو صناعات قطر (ش.م.ق.) والمساهم "ب" هو يارا ندرلاند بي  
في

We, being the registered holders of all the issued shares of the  
Company, hereby agree to the terms of this Memorandum of  
Association as set out above, in replacement for the  
Memorandum of Association of the Company existing prior to  
the date hereof.

نحن، بوصفنا الحاملين المسجلين لجميع الأسهم المصدرة من الشركة.  
نوافق على شروط عقد التأسيس على النحو المبين أعلاه وذلك بدلا عن  
عقد تأسيس الشركة السابق لتاريخ هذا العقد.


SIGNED for and on behalf of  
INDUSTRIES QATAR (S.A.Q.)

by   
in the presence of:

وقع نيابة عن  
صناعات قطر (ش.م.ق.)

  
في حضور:

SIGNED for and on behalf of  
YARA NEDERLAND B.V.

by IVAN DE WITTE   
In the presence of:

وقع نيابة عن  
يارا ندرلاند بي. في.  
بواسطة:  
في حضور:



### محضر توثيق

أنه في يوم سبعة عشر الموافق ١٧ م ، بمقر إدارة التوثيق بوزارة العدل ، أمامنا  
نحن / ناصر الموثق بالإدارة ، حضر الأشخاص الموقعين أعلاه وأبرزوا هذا المحرر طالبين توثيقه ،  
فدققنا فيه وفي أهليتهم وهويتهم فلم نجد مانعا قانونيا من توثيقه فتلونا عليهم وأفهمتهم الأثر القانوني المترتب  
عليه فأقرروه ووقعوا عليه أمامي.  
إن إدارة التوثيق غير مسئولة عن محتويات هذا المحرر ولا عن الإلتزامات الناشئة عنه .



الشاهد الثاني :

الشاهد الأول :

الاسم : .....  
الجنسية : .....  
بطاقة شخصية رقم : .....  
التوقيع : .....



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نموذج ث/١

محضر توثيق

كلمة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق  
قسم التوثيق

AMNDED ARTICLES OF ASSOCIATION OF QATAR FERTILISER COMPANY (P.S.C.) (A Private Shareholding Company registered in accordance with Article (207) of the Commercial Companies Law No. 11 of 2015)	النظام الأساسي المعدل لشركة قطر للأسمدة (ش.م.خ.) شركة مساهمة خاصة مسجلة طبقاً لأحكام المادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥
Article (1) The Company has been incorporated by Amiri Decree No 44 for 1969 as a shareholding company and has been complied as a Private Shareholding Company in accordance with the Commercial Companies Law No. 11 for 2015, under Article (207) thereof. The Company is subject to the Commercial Companies Law save as the provisions of the Law are inconsistent with provisions of the Company Memorandum and Articles of Association.	المادة (١) تأسست الشركة بموجب المرسوم الأميري رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩م كشركة مساهمة قطرية، وتم توفيق أوضاعها كشركة مساهمة قطرية خاصة وفقاً لقانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥م وخصوصاً المادة ٢٠٧ منه وتخضع لأحكام قانون الشركات التجارية بما لا يتعارض مع أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.
Article (2) INTERPRETATION In these Articles the words standing in the first column of the table next hereinafter contained shall bear the meanings set opposite to them respectively in the second column thereof, if not inconsistent with the subject or context:	المادة (٢) تفسير في هذا النظام، يكون للكلمات الواردة في العمود الأول من الجدول المعاني الموضحة أمامها على التوالي في العمود الثاني، إذا لم تكن تتعارض مع الموضوع أو السياق:-
"A" Shareholder The holder of any of the "A" Shares from time to time in issue.	المساهم "أ" حامل أي من الأسهم من الفئة "أ" الصادرة من وقت لآخر.
"B" Shareholder The holder of any of the "B" Shares from time to time in issue.	المساهم "ب" صاحب أي من الأسهم من الفئة "ب" الصادرة من وقت لآخر.
Articles These Articles of Association as originally framed or as from time to time altered.	النظام هذا النظام الأساسي كما تمت صياغته في الأصل أو بصيما يتم تعديله من وقت لآخر.
Board The Board of Directors for the time being of the Company or the Directors present at a duly convened meeting of Directors at which a quorum is present.	المجلس مجلس إدارة الشركة في الوقت الحالي أو أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين لاجتماع منعقد حسب الأصول ومتوافق فيه المصائب.
Companies Law of Qatar The companies law of Qatar from time to time.	قانون الشركات قانون الشركات القطري الساري المفعول من وقت لآخر.
Company Qatar Fertilizer Company (P.S.C.)	الشركة شركة قطر للأسمدة الكيماوية (ش.م.خ.).
Directors The directors for the time being of the Company.	أعضاء الإدارة أعضاء مجلس إدارة الشركة في الوقت الحالي.
Dividend Includes bonus shares, if not inconsistent with the subject or context.	الأرباح تشمل الأسهم المجانية إذا لم يتعارض ذلك مع الموضوع أو السياق.
Foreign Shareholders The holders for the time being of the "B" Shares in the capital of the Company who are not for the time being Qatari nationals, or organizations or companies registered or carrying on business in Qatar.	المساهمون الأجانب الحاملين للأسهم "ب" حالياً في رأس مال الشركة من غير القطريين في الوقت الراهن أو المنظمات أو الشركات المسجلة أو التي تقوم بأعمال تجارية في قطر.
General Assembly A meeting of the Members of the Company held as provided in these Articles.	الجمعية العامة اجتماع أعضاء الشركة المنعقد على النحو المنصوص عليه في هذا النظام.
Government The Government of Qatar.	للحكومة حكومة دولة قطر.
Member A shareholder for the time being of the Company.	عضو مساهم في الوقت الحالي بالشركة.
Office The registered office for the time being of the Company.	مقر الشركة مكتب الشركة المسجل في الوقت الراهن.
Paid up Paid up or credited as paid up.	للمدفع المدفوع أو المقيد كمدفوع.
Register The register of members of the Company.	السجل سجل أعضاء الشركة.
Seal The common seal of the Company.	الختم الختم العام للشركة.
Shares The "A" Shares or "B" Shares or, as the context requires, "A" Shares and "B" Shares.	الأسهم الأسهم "أ" أو الأسهم "ب"، أو كما يقتضي السياق، الأسهم "أ" والأسهم "ب".

الموثق

خاتمة التوثيق



الأطراف

١٦ - ١١  
١٧ - ١٢  
١٨ - ١٣  
١٩ - ١٤  
٢٠ - ١٥

Signature of the official

Signature of Ivan de Witte

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ت/١



دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق  
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

Special Resolution	A Resolution of the General Assembly of the Company passed with the consent of the holders of at least 50 per cent of the issued "B" Shares in the capital of the Company.	قرار خاص من الجمعية العامة للشركة يصدر بموافقة ما لا يقل عن ٥٠ بالمائة من حملة الأسهم "ب" الصادرة من رأس مال الشركة.	قرار خاص
Statutes	Every Act and other Regulation in Qatar having the effect of law and for the time being in force and affecting the Company.	كل تشريع ولائحة أخرى تصدر في قطر لها اثر القانون وسارية المفعول في الوقت الراهن وتؤثر على الشركة.	التشريعات
Year	Year from the 1st January to the 31st December inclusive.	السنة من الأول من يناير إلى الحادي والثلاثين من ديسمبر شاملة.	السنة
Writing shall include printing, typewriting, lithography and any other mode or modes of presenting or reproducing words in a visible form.		الكتابة تشمل الطباعة والكتابة على الآلة الكاتبة والطباعة الحجرية وأي وسيلة أو وسائل أخرى لعرض أو استنساخ الكلمات بشكل واضح.	
Words importing the singular number only shall include the plural number and vice versa.		الكلمات التي تشير إلى العدد المفرد تشمل الجمع والعكس صحيح.	
Words importing the masculine gender only shall include the feminine gender.		الكلمات التي تشير إلى الذكر تشمل أيضا المؤنث.	
Words importing persons shall include corporations, and the expressions "debenture" and "debenture holder" shall include debenture stock and debenture stockholder.		الكلمات التي تشير إلى الأشخاص تشمل الشركات ومصطلحات "السند" و"حامل السند" تشمل مندات الدين وحاملي السندات الدين.	
Subject as aforesaid, any words or expressions defined in the Statutes shall, if not inconsistent with the subject or context, bear the same meaning in those Articles.		شريطة التقيد بما جاء اعلاه ، أي كلمات أو تعبيرات يتم تعريفها في التشريعات يجب أن تحمل نفس المعاني المنصوص عليها في هذا النظام ، إذا لم يتعارض ذلك مع الموضوع أو المبدأ.	
Article (3) BUSINESS		المادة (3) الأنشطة التجارية	
a) Any branch or kind of business which the Company is either expressly or by implication authorized to undertake may be undertaken by the Board at such time or times as it shall think fit.		(أ) أي فرع أو نشاط تجاري مرخص للشركة القيام به صراحة أو ضمنا يجوز للمجلس أن يمارسه أو يقوم به في الوقت أو الأوقات التي يراها مناسبة.	
b) The term fixed for the operation of the Company will expire 25 years from the adoption of these Articles on 18 June 1994, so long as the Company is validly existing and not insolvent. Thereafter the term shall be extended for as long as gas is still available for use by the Company in Qatar.		(ب) تنتهي المدة المحددة لتشغيل الشركة بعد ٢٥ سنة من تاريخ اعتماد هذا النظام في ١٨ من يونيو ١٩٩٤ ، شريطة أن تكون الشركة قائمة على نحو صحيح وغير معسرة. يجب أن يتم بعد ذلك تمديد المدة طالما توفر الغاز لاستخدام الشركة في قطر.	
Article (4)	The Office shall be at Mesaieed Industrial City or such place in Qatar as the Board shall from time to time appoint.	المادة (4) مقر الشركة في مدينة ميسعيد الصناعية أو في أي مكان بدولة قطر يحدده المجلس من وقت لآخر.	
Article (5)	The Company shall not give, whether directly or indirectly, and whether by means of a loan, guarantee, the provisions of security or otherwise, any financial assistance for the purpose of or in connection with a purchase or subscription made or to be made by any person or for any shares in the Company, nor shall the Company make a loan for any purpose whatsoever on the security of its shares, but nothing in this Article shall prohibit transactions not prohibited by the Statutes.	المادة (5) لا تمنح الشركة ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وسواء عن طريق قرض أو ضمان أو تقديم تأمين أو غير ذلك ، أي مساعدة مالية بغرض أو فيما يتصل بشراء أو إكتتاب تم أو سيتم من قبل أي شخص لأي أسهم في الشركة ، كما لا تمنح الشركة قرض لأي غرض أيا كان بضمان أسهمها ، غير أنه ليس في هذه المادة ما يمنع المعاملات التي لا تحظرها التشريعات.	
الموثق		الأطراف	
		-١٦	-١١
		-١٧	-١٢
		-١٨	-١٣
		-١٩	-١٤
		-٢٠	-١٥
		-٧	-٢
-٨	-٣		
-٩	-٤		
-١٠	-٥		



نموذج ١/

محضر توثيق رقم (.....)

<p>Article (6) SHARES</p> <p>a) Immediately following the adoption of these Articles, the share capital of the Company will be QRs.1,000,000,000 divided into 7,500,000 "A" Shares of QRs 100 each and 2,500,000 "B" Shares of QRs 100 each, all of which have been issued and are fully paid up, (together called "the Ordinary Shares).</p> <p>b) All of the Ordinary Shares shall rank equally and pari passu in all respects except as hereinafter provided but the "A" and "B" Shares shall be regarded as separate classes of shares.</p>	<p>المادة (6) الأسهم (أ) مباشرة بعد اعتماد هذا النظام، يكون رأس مال الشركة مبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ريال قطري مقسم أسهم من الفئة "أ" بعدد ٧.٥٠٠.٠٠٠ ريال قطري لكل منهم وأسهم من الفئة "ب" بعدد ٢.٥٠٠.٠٠٠ ريال قطري لكل منهم، تم إصدارها جميعاً ودفعها بالكامل (يشار إليهما معاً بالأسهم العادية).</p> <p>(ب) تكون جميع الأسهم العادية متساوية وعلى مرتبة واحدة من جميع النواحي باستثناء ما يتم النص عليه فيما بعد، ومع ذلك تعتبر الأسهم من الفئتين "أ" و"ب" فئتين منفصلتين من الأسهم.</p>
<p>a) Without prejudice to any special rights for the time being conferred on the holders of any class of Shares (which special rights shall not be varied or abrogated except with such consent or sanction as is required by these Articles), any Share in the Company may be issued with such preferred, deferred or other special rights, or such restrictions, whether in regard to dividend, return of capital, voting or otherwise or further, that any Share may be issued with such provisions as to the payment of the subscription monies by installments, as the Company may from time to time by Special Resolution determine; and any Share may be issued on the terms that it is, or at the option of the Company is to be liable to be redeemed.</p> <p>b) Any Ordinary Shares subscribed by an "A" Shareholder shall be and thereby become "A" Shares and by a "B" Shareholder "B" Shares.</p> <p>c) Unless otherwise determined by the Company by Special Resolution, any new Ordinary or voting Shares from time to time created or issued shall before they are issued be offered in the first instance to the holders of the Ordinary Shares of the Company in proportion (as nearly as circumstances may admit) to the number of Ordinary Shares held by them respectively at the time such offer is made.</p>	<p>(أ) دون الإخلال بأي حقوق خاصة منوطة لحاملي الأسهم من أي فئة في الوقت الراهن (تلك الحقوق الخاصة لا يجوز تغييرها أو إلغاؤها إلا بالموافقة أو الإجازة المنصوص عليها بموجب هذا النظام)، يجوز إصدار أي أسهم في الشركة بحقوق تفضيلية أو مؤجلة أو أي حقوق خاصة أخرى أو قيود، سواء فيما يتعلق بالأرباح أو عند رأس المال أو التصويت أو خلاف ذلك، على أن أي سهم يتم إصداره بموجب تلك الأحكام فيما يتصل بدفع مقابل الإكتتاب بالتصيط، حسب ما تحدده الشركة من وقت لآخر بموجب قرار خاص، فإن أي سهم يتم إصداره بناءً على تلك الشروط أو على إختيار الشركة يكون عرضة للإسترداد.</p> <p>(ب) أي أسهم عادية يكتبت فيها حامل أسهم من الفئة "أ" تصبح أسهم من الفئة "أ" والتي يكتبت فيها حامل أسهم من من الفئة "ب" تصبح أسهم من الفئة "ب".</p> <p>(ج) ما لم يحدد خلاف ذلك من قبل الشركة بموجب قرار خاص، يجب أن يتم عرض أي أسهم عادية أو أسهم يتمسك حاملها بحق التصويت يتم إنشائها أو إصدارها من وقت لآخر أولاً على حاملي الأسهم العادية بالشركة بالتناسب (كلما تسمح الظروف بذلك) مع عدد الأسهم العادية التي في حوزتهم على التوالي في الوقت الذي يتم فيه تقديم العرض.</p>
<p>a) Subject to the provisions of these Articles, any unissued Shares shall be under the control of the Board, which may allot and issue the same to such persons (including any Director) on such terms and conditions and at such times as it shall in its absolute discretion think fit, but so that no shares shall be issued at a discount.</p> <p>b) The Company (or the Board on behalf of the Company) may not pay to any person a commission in consideration of his subscribing or agreeing to subscribe, whether absolutely or conditionally, or procuring, or agreeing to procure subscriptions, whether absolute or conditional, for any Shares in the Company.</p>	<p>(أ) دون الإخلال بأحكام هذا النظام، أي أسهم لم يتم إصدارها تكون تحت سيطرة المجلس، الذي يجوز له تخصيص وإصدار تلك الأسهم لأولئك الأشخاص (بما في ذلك أي عضو مجلس إدارة) بموجب الشروط والبنود وفي الأوقات التي يراها مناسبة وفقاً لتقديره المطلق، ولكن يجب عليه عدم إصدار أسهم بسعر منخفض.</p> <p>(ب) لا يجوز للشركة (أو المجلس نيابة عن الشركة) أن تدفع لأي شخص صولة نظير إكتتابه أو موافقته على الإكتتاب، سواء بشكل مطلق أو مشروط أو شراء أو الموافقة على شراء، سواء بشكل مطلق أو مشروط، لأي أسهم في الشركة.</p>
<p>Article (7) The Company shall not pay a dividend out of capital or funds representing the capital.</p>	<p>المادة (7) لا يجوز للشركة أن تدفع أرباح من رأس المال أو من أي أموال تمثل رأس المال.</p>
<p>Article (8) The Company shall not be bound to register more than four persons as joint holders of any Share. All Shares shall be registered and the Company shall not issue bearer Shares.</p>	<p>المادة (8) الشركة غير ملزمة بتسجيل أكثر من أربعة أشخاص كحالكين مشتركين لأي سهم. يجب تسجيل جميع الأسهم ولا تصدر الشركة أسهماً لحاملها.</p>

الموثق

الأطراف

- ١٦
- ١٧
- ١٨
- ١٩
- ٢٠
- ١١
- ١٢
- ١٣
- ١٤
- ١٥

*[Signature]*

*[Signature]*



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نموذج ١/٣

محضر توثيق رقم (.....)

كوتة قطرة  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق  
قسم التوثيق

<p>Article (9) A shareholder shall have no liability in respect of his Shares of the Company other than to pay the monies due on the subscription of the Shares.</p>	<p>المادة (9) المساهم غير مسئول فيما يتعلق بأسهمه في الشركة بخلاف دفع الأموال المستحقة على الإكتتاب في الأسهم.</p>
<p>Article (10) Every Member shall be entitled, without payment, to receive within 60 days after lodgment of a transfer or allotment as the case may be (unless the conditions of issue provide for a longer interval) one certificate under the Seal for all the Shares of each class registered in his name, specifying the number of the Shares in respect of which it is issued, and the amount paid up thereon and the serial number of the Certificate. If and so long as all the issued Shares of a particular class rank pari passu as to dividend and capital for all purposes, then none of those Shares shall be distinguished by a denoting number. In all other cases each Share shall be distinguished by a denoting number; Provided that: a) in the case joint holders the Company shall not be bound to issue more than one certificate to all the joint holders, and delivery of such certificate to any one of them shall be sufficient delivery to all; and b) where a Member has transferred part only of the Shares comprised in a certificate, he shall be entitled without charge to a certificate for the balance of his Shares.</p>	<p>المادة (10) يحق لكل عضو أن يتسلم ، دون مقابل ، خلال ٦٠ يوماً بعد إيداع ما يفيد نقل ملكية أو تخصيص أسهم كيفما يكون الحال (إلا إذا نصت شروط الإصدار على فاصل زمني أطول)، شهادة واحدة مختومة بجميع الأسهم لكل فئة مسجلة تحت اسمه ، مع تحديد عدد الأسهم التي صدرت بها والمبلغ المدفوع عنها والرقم الممسلسل للشهادة. إذا كانت جميع الأسهم صادرة لفئة معينة متساوية في المرتبة بالنسبة إلى الأرباح ورأس المال لجميع الأغراض، فإن أي من هذه الأسهم لا يكون مميزاً برقم يدل عليها، ففي كل حالة أخرى يتم تمييز كل سهم برقم يدل عليه شريطة أنه: (أ) في حالة الملاك المشتركين، لا تكون الشركة ملزمة بإصدار أكثر من شهادة لجميع الملاك المشتركين، وتسليم الشهادة لأي واحد منهم يعتبر تسليمها كافيًا للجميع ؛ و (ب) إذا نقل عضو ملكية جزء فقط من الأسهم التي إبتشملت عليها شهادة ، يكون من حقه الحصول، دون رسوم، على شهادة ببقية أسهمه.</p>
<p>Article (11) Every certificate shall be given under the Seal and certificates shall be autographically signed by two Directors.</p>	<p>المادة (11) يجب أن تُسلم كل شهادة بعد ختمها وأن يتم التوقيع عليها بخط اليد من قبل اثنين من أعضاء مجلس الإدارة.</p>
<p>Article (12) If any Share certificate shall be defaced, worn out, destroyed or lost, it may, be renewed on such evidence being produced and such indemnity (if any) being given as the Board shall require, and on payment of the out-of-pocket expenses of the Company of investigating such evidence and (in case of defacement or wearing out) on delivery up of the old certificate, and on payment of such sum as the Board may from time to time require.</p>	<p>المادة (12) إذا تعرضت أي شهادة أسهم للتشويه أو البلى أو التلف أو الضياع، يجوز تجديدها بعد تقديم الدليل على ذلك ودفع التعويض (إن وجد) الذي يطلبه المجلس ، ودفع المصروفات التي تكبدتها الشركة لتحرير عن ذلك الدليل (في حالة التشويه أو البلى) مع تسليم الشهادة القديمة ودفع المبلغ الذي قد يطلبه المجلس من وقت لآخر.</p>
<p>Article (13) TRANSFER OF SHARES Subject to such of the restrictions contained in these Articles as may be applicable, any Member may transfer all or any of his Shares by declaration in writing in the usual form. Such declaration of transfer must be left at the Office, or at such other place as the Board may appoint, accompanied by the certificate for the Shares to be transferred and such other evidence (if any) as the Board may require to prove the title of the intending transferor. Every declaration of transfer must be in respect of only one class of Share.</p>	<p>المادة (13) الأسهم نقل ملكية الأسهم دون الإخلال بالقيود الواردة في هذا النظام أينما تكون قابلة للتطبيق، يجوز لأي عضو نقل ملكية جميع أو أي من أسهمه بالإعلان عن ذلك كتابةً بالشكل المعتاد. يجب ترك إعلان نقل الملكية في المكتب أو في أي مكان آخر يحدده المجلس، مصحوباً بشهادة الأسهم المراد نقل ملكيتها وأي دليل آخر (إذا وجد) قد يطلبه المجلس لإثبات حق ناقل ملكية الأسهم. يجب أن يكون كل إعلان نقل ملكية خاص بفئة واحدة من الأسهم.</p>
<p>Article (14) The declaration of transfer of a Share shall be signed by or on behalf of the transferor and the transferee and the transferor shall be deemed to remain the holder of the Share until the name of the transferee is entered in the Register in respect thereof.</p>	<p>المادة (14) يجب التوقيع على الإعلان الخاص بنقل ملكية الأسهم من قبل أو نيابة عن ناقل الملكية والمنقولة إليه الملكية ، ويعتبر ناقل الملكية مالكاً للأسهم حتى يتم إدخال اسم المنقولة إليه الملكية في سجل المساهمين فيما يتعلق بذلك السهم.</p>
<p>Article (15) None of the shares of the Company shall be transferred and the Directors shall not register any transfer of any shares of the Company except pursuant to this Article and Article 17. a) If either Shareholder wishes to transfer any of its shares in the Company ("the Offeror") it shall first notify the other Shareholder in writing ("the Offeree"), specifying the number of shares for sale ("the Sale Shares"). b) Within 30 days after such notification, the Offeree shall</p>	<p>المادة (15) (أ) لا يجوز نقل ملكية أي من أسهم الشركة ولا يجوز لأعضاء المجلس تسجيل أي نقل ملكية لأي من أسهم الشركة إلا وفقاً لنص هذه المادة والمادة ١٧. (ب) إذا رغب أي مساهم في نقل ملكية أي من أسهمه في الشركة (مقدم العرض)، يجب عليه أولاً إخطار المساهمين الآخرين (متلقي العرض) كتابةً مع تحديد عدد الأسهم المعروضة للبيع (الأسهم المعروضة للبيع).</p>

التوثيق



الأطراف

- ١١ - ١٦
- ١٢ - ١٧
- ١٣ - ١٨
- ١٤ - ١٩
- ١٥ - ٢٠

١ - [Signature]

٢ - [Signature]

٣ - [Signature]



تمودج ١/

دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق  
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

- (ج) يجب على متلقي العرض، خلال ٣٠ يوم من ذلك الإخطار، إخطار مقدم العرض كتابة إذا ما كان يرغب في شراء كل الأسهم المعروضة للبيع (ليس البضق فقط)، شريطة الاتفاق على السعر. ويعتبر عدم الإخطار بواسطة المعروض عليه خلال الفترة المحددة لذلك عدم رغبة منه في شراء الأسهم المعروضة للبيع.
- (د) إذا لم يرغب متلقي العرض في شراء الأسهم المعروضة للبيع، يصبح مقدم العرض حراً (مع مراعاة المادة ١٦ أ) في بيعها لمن يشاء دون قيود على السعر.
- (هـ) يجب أن يبدأ المساهمون في التفاوض على سعر مقبول خلال ٩٠ يوماً من الإخطار الصادر من متلقي العرض برغبته في شراء الأسهم المعروضة للبيع.
- (و) إذا اتفق المساهمون على سعر للأسهم المعروضة للبيع، يجب المضي قدماً في عملية البيع واستكمالها على وجه السرعة.
- (ز) إذا فشل المساهمون في الاتفاق على سعر للأسهم المعروضة للبيع، يجب عليهم تكليف الشريك الرئيسي بمكتب لندن لشركة دولية رائدة من المحاسبين يتم الاتفاق عليه من الطرفين، على ألا يكون من مراقبي حسابات الشركة أو أي من المساهمين، وذلك لإجراء تقييم للأسهم المعروضة للبيع (سعر التقييم) بوسن خبير وليس محكم (الخبير). يكون تقييم الخبير فيما يخص السعر نهائياً ولكنه وفقاً لأحكام هذه المادة (١٦) غير ملزم.
- (ح) إن التعليمات الصادرة من المساهمين للخبير تتطلب منه لتحديد سعر التقييم:
١. تقييم الشركة ككل، لتحديد قيمة كل سهم بتقسيم القيمة الإجمالية للشركة على عدد الأسهم المصدرة، ثم ضرب قيمة كل سهم في عدد الأسهم المعروضة للبيع.
  ١١. تقييم الشركة في التاريخ الذي تم تكليف الخبير فيه أول مرة من قبل المساهمين.
  ١١١. أن يضع اعتباراً للإمكانيات والاستحقاقات التعمدية للشركة.
  ١١٧. السماح للمساهمين بإجراء توضيحات كتابية، على أن يتم إرسال نسخة من هذه التوضيحات للمساهمين الآخرين وإصاها وزن للحجج التي أثارها كل منهم إذا رآها عادلة ومنصفة، و
  ٧. إجراء تقييمه وإبلاغ كل المساهمين والشركة به في وقت واحد في أقرب وقت.
- (ط) يجب على الشركة وكل من المساهمين تقديم المساعدة الفورية والمعلومات للخبير حينما يطلبها.
- (ي) يتحمل كل مساهم من المساهمين نصف تكاليف الخبير عن صله بموجب نص هذه المادة.
- (ك) إذا قبل كل من مقدم العرض ومتلقي العرض تقييم سعر الأسهم المعروضة للبيع، يجب المضي قدماً في البيع واستكمالها فوراً.
- (ل) إذا لم يرغب مقدم العرض في المضي قدماً في البيع بسعر التقييم، بينما يرغب متلقي العرض في ذلك، فإن مقدم العرض لا يلزم بالمضي في البيع وفقاً لسعر التقييم، ولكن لا يجوز له بيع الأسهم المعروضة للبيع لطرف ثالث. مع ذلك يجوز لمقدم العرض أن يعيد إجراءات البيع المنصوص عليها في هذه المادة ١٦ بعد مرور عام على الإخطار الأول صلاً بالمادة ١٦ (ب) أعلاه. إذا نتج عن إعادة إجراءات البيع عدم رغبة مقدم العرض مرة أخرى في المضي قدماً في البيع بينما يرغب متلقي العرض في ذلك، تحنذ يجوز لمقدم العرض إعادة إجراء البيع بعد مضي سنة من ذلك، دون حد لعدد مرات

الموثق



الأطراف

- |     |     |
|-----|-----|
| ١٦- | ١١- |
| ١٧- | ١٢- |
| ١٨- | ١٣- |
| ١٩- | ١٤- |
| ٢٠- | ١٥- |

الأطراف

٢-  
٣-  
٤-  
٥-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نموذج ١/٠

محضر توثيق رقم (.....)

دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق  
قسم التوثيق

<p>Offeror shall not be obligated to proceed with the Sale at the Valuation Price, but it shall not sell the Sale Shares to a third party. The Offeror however may recommence the sale procedure set forth in this Article 16 after the first anniversary of the initial notification given pursuant to Article 16(b) above. If such recommenced sale procedure again results in the Offeror not wishing to proceed with the sale whilst the Offeree does wish to proceed, the Offeror may recommence the sale procedure after the first anniversary thereof, without limit as to the number of occasions. In any such case, the Offeror shall reimburse the Offeree an amount equal to the one half share of the costs of the Expert paid by the Offeree, following the Expert's assessment of the Valuation Price.</p> <p>l) If the Offeree does not wish to proceed with the sale at the Valuation Price, but the Offeror does wish to proceed, the Offeror shall be free, (subject to Article 16(n) below) to sell the Sale Shares to whomsoever it pleases at a price which is higher than the Valuation Price, within six months after the date of notification by the Expert of the Valuation Price to the Shareholders.</p> <p>m) The "B" Shareholder may not sell the Sale Shares to a purchaser without the prior consent of the "A" Shareholder, which consent will not be unreasonably withheld. However, if the "A" Shareholder withholds its consent in circumstances referred to in Article 16(m) above (i.e. in circumstances where the "A" Shareholder has notified its interest but has decided that it does not wish to proceed to buy the Valuation Price in accordance with Article 16(m)), it shall, at the request of the "B" Shareholder, be required to purchase the Sale Shares at the same price as determined by the Expert.</p> <p>i. Any member being a corporation ("a Corporate Member") may freely transfer any Shares to any affiliate and for the purposes of this paragraph an affiliate shall mean a company or entity that directly, or indirectly controls, or is controlled by, or is under common control of the Corporate Member. For the purposes of this definition, "control" shall mean any one or more of the following:</p> <p>a. ownership or control (whether directly or otherwise) of fifty percent (50%) or more of the equity share capital, voting capital or the like of the controlled entity;</p> <p>b. ownership of equity share capital, voting capital or the like by contract or otherwise, control of, power to control the composition of, or power to appoint, fifty percent (50%) or more of the members of the board of directors, board of management or other equivalent or analogous body of the controlled entity; and</p> <p>c. Entitlement to receive fifty percent (50%) or more of any (but not necessarily every) income or capital distribution made by the controlled entity (either on the liquidation, winding-up or</p>	<p>الإعادة. وفي مثل هذه الحالة، فإنه يجب على مقدم العرض ترويض متلقي العرض مبلغ يساوي نصف نصيبه في تكاليف الخبير التي دفعها متلقي العرض، وذلك بعد تحديد الخبير لسعر التقييم.</p> <p>(م) إذا لم يرغب المعروض عليه في المضي قدماً في البيع بسعر التقييم، بينما يرغب مقدم العرض في ذلك، يكون مقدم العرض حراً (مع مراعاة المادة ١٦ (ن) أدناه) في بيع الأسهم لأياً كان بسعر أعلى من سعر التقييم، وذلك خلال مدة أشهر بعد تاريخ إخطار الخبير للمساهمين بسعر التقييم.</p> <p>(ن) لا يجوز لحامل الأسهم من الفئة "ب" بيع الأسهم المعروضة للبيع لمشتري دون الحصول على موافقة حامل الأسهم من الفئة "أ" وهذه الموافقة لا يجوز حجيبها دون مسبب معقول. مع ذلك، إذا حجيب حامل الأسهم من الفئة "أ" موافقته في الحالات المشار إليها في المادة ١٦ (م) أعلاه (أي في الحالات التي يعلن فيها حامل الأسهم من الفئة "أ" رغبته لكنه قرر أنه لا يرغب في المضي قدماً في الشراء بسعر التقييم وفقاً للمادة ١٦ (م))، يجب عليه، بطلب من حامل الأسهم من الفئة "ب" شراء الأسهم المعروضة للبيع بنفس السعر الذي حدده الخبير.</p> <p>١. يجوز لأي عضو كونه شركة (المعنى من الشركات) أن ينقل أي أسهم لأي شركة تابعة، ولأغراض هذه الفقرة "الشركة التابعة" تعني شركة أو كيان يسيطر أو يسيطر عليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تحت السيطرة المشتركة للمعنى من الشركات. ولأغراض هذا التعريف، فإن السيطرة تعني أي واحد أو أكثر من التالي:-</p> <p>أ. الملكية أو السيطرة (سواء كانت مباشرة أو غير ذلك) على خمسين بالمائة (٥٠٪) أو أكثر من رأس مال الأسهم أو رأس المال الذي يتمتع بحق التصويت أو ما شابه ذلك للكيان المسيطر عليه.</p> <p>ب. ملكية رأس مال الأسهم أو رأس المال الذي يتمتع بحق التصويت أو ما شابه ذلك بموجب عقد أو خلاف ذلك، السيطرة على أو القدرة على السيطرة على تعيين خمسين بالمائة (٥٠٪) أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو أي جهة مماثلة للكيان المسيطر عليه، الحق في الحصول على خمسين بالمائة (٥٠٪) أو أكثر من أي (لكن ليس بالضرورة كل) دخل أو توزيع رأس مال يجري بواسطة الكيان المسيطر عليه (سواء عند التصفية أو الحل أو الإنهاء أو غير ذلك).</p> <p>٢. يجوز لحامل الأسهم من الفئة "أ" في تاريخ اعتماد هذا النظام، أن ينقل أي أسهم لأي كيان، سواء كان شركة تابعة أم غير ذلك، ويكون أسس أو لديه مكتب مسجل في قطر أو خلاف ذلك تم توطينه في قطر.</p>
--	--

الموثق



<p>الأطراف</p> <p>١١ -</p> <p>١٢ -</p> <p>١٣ -</p> <p>١٤ -</p> <p>١٥ -</p>	<p>١٦ -</p> <p>١٧ -</p> <p>١٨ -</p> <p>١٩ -</p> <p>٢٠ -</p>	<p>٢ -</p> <p>٣ -</p> <p>٤ -</p> <p>٥ -</p>
--	---	---







نموذج ١/ث

محضر توثيق رقم (.....)

<p><b>Article (26) MODIFICATION OF CLASS RIGHTS</b> All or any of the rights or privileges for the time being attached to any class of Shares in the capital of the Company (and notwithstanding that the Company may be or be about to be in liquidation) may, either with the consent in writing of the holders of not less than three quarters of the issued shares of the class, or with the sanction of a resolution passed with the consent of a three quarters majority of those voting at a separate class meeting of the holders of shares of the class duly convened and held as hereinafter provided (but not otherwise) be reduced or abrogated.</p>	<p><b>المادة (26) تعديل حقوق الفئة</b> يجوز إما بالموافقة الخطية لحاملي ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الصادرة للفئة، أو بإجازة قرار صادر بموافقة أغلبية ثلاثة أرباع المسوين في اجتماع فئوي مستقل لحاملي أسهم الفئة منمعد حسب الأصول كما هو منصوص عليه فيما يلي (لكن ليس على خلاف ذلك)، أن يتم خفض جميع أو أي من الحقوق والإمتيازات المرتبطة في الوقت الراهن بأي فئة أسهم في رأس مال الشركة (على الرغم من أن الشركة قد تكون تحت التصفية أو على وشك أن تكون تحت التصفية).</p>																				
<p><b>Article (27)</b> All the administrative provisions hereinafter contained as to General Assemblies shall mutatis mutandis apply to every class meeting, but so that the quorum thereat shall be persons holding or representing by proxy at least one-half of the issued Shares of the class, and that each holder of Shares of the class, present in person or by proxy, shall on a poll be entitled to one vote for every Share of the class held by him, and if at any adjourned meeting of such holders such quorum as aforesaid is not present any one holder of shares of the class who is present personally or by proxy shall be a quorum.</p>	<p><b>المادة (27)</b> تطبق جميع الأحكام الإدارية الواردة هنا فيما يتصل بالجمعية العامة على كل اجتماع فئة، وذلك بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها، على أن يكون النصاب القانوني في الجلسات أشخاص يصلون أو يمثلون بالوكالة على الأقل نصف الأسهم الصادرة للفئة ، ويحق لكل حامل أسهم لفئة سواء كان حاضراً بنفسه أو بالوكالة صوت واحد عن كل سهم للفئة التي يملكها، وإذا لم يتوافق النصاب القانوني كما هو مذكور آنفاً في أي اجتماع مؤجل لحاملي الأسهم، فإن النصاب يعتبر متوافقاً بحضور أي حامل لأسهم من الفئة بشخصه أو بالوكالة.</p>																				
<p><b>Article (28)</b> Subject to the terms upon which any Shares may be issued, the rights or privileges attached to any class of Shares in the capital of the Company shall not be deemed to be varied or abrogated by the creation or issue of any new Shares ranking pari passu in all respects with those already issued.</p>	<p><b>المادة (28)</b> مع مراعاة الشروط التي تصدر بموجبها أي أسهم، لا تعتبر الحقوق والإمتيازات المرتبطة بأي فئة أسهم في رأس مال الشركة قد تم تبديلها أو إلغائها بإنشاء أو طرح أي أسهم جديدة مساوية من جميع النواحي مع تلك التي صدرت بالفعل.</p>																				
<p><b>Article (29) GENERAL ASSEMBLIES</b> The Company shall in each year hold a General Assembly as its Annual General Assembly in addition to any other assemblies in that year. Not more than 180 days shall elapse between the date of the end of the Company's financial year and the date of its Annual General Assembly. The Annual General Assembly and all other assemblies shall be held in Qatar and at such time as the Board shall determine. All General Assemblies other than Annual General Assemblies shall be called Extraordinary General Assemblies. A representative of the Company Control Department of the Ministry of Economy and Commerce or any other ministry official is not required to attend the Annual General Assembly nor the Extraordinary General Assemblies. Notwithstanding the foregoing, copies of minutes of the Annual General Assemblies or Extraordinary General Assemblies may be submitted to the Ministry if the Company wishes to do so.</p>	<p><b>المادة (29) الجمعية العامة</b> على الشركة أن تعقد في كل عام جمعية عامة وتعتبر بمثابة جمعيتها العامة السنوية، إضافة إلى أي جمعيات أخرى في تلك السنة. على ألا يتقضى أكثر من ١٨٠ يوماً بين تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وتاريخ انعقاد الجمعية العامة السنوية. ويجب أن تعقد الجمعية العامة السنوية وكل الجمعيات بدولة قطر وفي الوقت الذي يحدده المجلس. كل الجمعيات العامة بخلاف الجمعية العامة السنوية تسمى جمعيات عامة غير عادية. ولا يشترط حضور ممثل عن إدارة مراقبة الشركات التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة أو أي جهة أخرى لحضور اجتماعات الجمعية العامة العادية أو الغير عادية أو أي اجتماعات تخص الشركة على إنه يجوز موافاة الوزارة بصورة من محاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية أو الغير عادية إذا كانت الشركة ترغب بذلك.</p>																				
<p><b>Article (30)</b> The Board may call an Extraordinary General Assembly Meeting whenever it thinks fit, and Extraordinary General Assemblies shall also be convened if the Auditor requires it or on such requisition, or in default may be convened by the Auditor or on the requisition of Members holding at the date of the deposit of the requisition not less than one-tenth of the Shares carrying the right to vote at General Assemblies of the Company. The requisition must in each case state the objects of the assembly, and must be signed by the requisitionists, and deposited at the Office, or at such other place as the Board may appoint, and may consist of several</p>	<p><b>المادة (30)</b> يجوز للمجلس أن يدعو لإجتماع جمعية عامة غير عادية كلما رأى ذلك مناسباً، وتعدد الجمعية العامة غير العادية أيضاً إذا طلب ذلك مراقب الحسابات، أو في حالة عدم القيام بذلك تعقد من قبل مراقب الحسابات عند طلب أعضاء يحملون عند تقديم الطلب ما لا يقل عن عُشر الأسهم التي تحمل حق التصويت في الجمعية العامة للشركة. ويجب أن ينص الطلب في كل حالة على أهداف الجمعية ويوقع عليه طالبى عقد الاجتماع ويعلم بالمكتب أو في المكان الذي يحدده المجلس، ويجوز أن يتكون من عدة مستندات بنفس الشكل، موقع أي منها بواسطة واحد أو أكثر من طالبى الاجتماع. إذا لم يتم المجلس</p>																				
<p>الموثق</p>	<p>الأطراف</p> <table border="0"> <tr> <td>١٦-</td> <td>١١-</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>١٧-</td> <td>١٢-</td> <td>٧-</td> <td>٢-</td> </tr> <tr> <td>١٨-</td> <td>١٣-</td> <td>٨-</td> <td>٣-</td> </tr> <tr> <td>١٩-</td> <td>١٤-</td> <td>٩-</td> <td>٤-</td> </tr> <tr> <td>٢٠-</td> <td>١٥-</td> <td>١٠-</td> <td>٥-</td> </tr> </table>	١٦-	١١-			١٧-	١٢-	٧-	٢-	١٨-	١٣-	٨-	٣-	١٩-	١٤-	٩-	٤-	٢٠-	١٥-	١٠-	٥-
١٦-	١١-																				
١٧-	١٢-	٧-	٢-																		
١٨-	١٣-	٨-	٣-																		
١٩-	١٤-	٩-	٤-																		
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-																		



نموذج ث/١

محضر توثيق رقم (.....)

دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق  
قسم التوثيق

<p>documents in like form, each signed by one or more of the requisitionists. If the Board does not proceed to cause the assembly to be convened within twenty-one days from the date of the requisition being so deposited, the requisitionists, or a majority of them in value, may themselves convene the assembly, but any assembly so convened shall not be held after 90 days from the date of such deposit. Any assembly convened under this Article by the requisitionists shall be convened in the same manner as nearly as possible as that in which assemblies are to be convened by the Board.</p>	<p>بالمطسنى قسماً في عقد الجمعية خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ تقديم المطسنى، يجوز لطالبي الاجتماع أو خاليتهم في القيمة عقد الجمعية بأنفسهم، لكن أي جمعية تعقد بهذا الشكل يجب ألا يتم عقدها بعد ٩٠ يوماً من تاريخ ذلك الإيداع. أي جمعية تعقد بموجب هذه المادة من قبل طالبي الاجتماع، يتم انعقادها بنفس الطريقة الممكنة تقريباً للجمعية التي يعقدها المجلس.</p>
<p>Article (31) In the case of any General Assembly or of an assembly for the passing of any resolution, thirty clear days' notice at the least, specifying the place, the day and the hour of assembly and the nature of the business proposed shall be given in manner hereinafter mentioned to the Auditors for the time being of the Company, and to such persons as are under the provisions of these Articles entitled to receive notice of General Assemblies from the Company, but with the consent of all persons for the time being entitled as aforesaid or in the case of an assembly called as the Annual General Assembly, by all the Members entitled to attend and vote thereat or in the case of any other assembly by a majority in number of the Members having a right to attend and vote at the assembly, being a majority together holding not less than 95% in nominal value of the Shares giving a right to attend and vote at the assembly, an assembly may be convened upon a shorter notice, and in such manner as such persons may approve. Every notice convening an Annual General Assembly of the Company shall describe the assembly as an Annual General Assembly.</p>	<p>المادة (31) في حال كون أي جمعية عامة أو جمعية بصدد إصدار قرار، فيجب إخطار مراجعي الحسابات الحاليين للشركة والأشخاص الذين يحق لهم بموجب أحكام هذا النظام استلام إشعار الجمعية العامة من الشركة، وذلك قبل ثلاثين يوماً على الأقل بتحديد مكان ويوم وساعة إنعقاد الجمعية وطبيعة الأعمال المقترحة بالطريقة المذكورة هنا. ولكن بموافقة جميع الأشخاص الذين يحق لهم ذلك في الوقت الراهن كما هو منكور أو عند الدعوة لجمعية كجمعية عامة منوية من قبل جميع الأعضاء الذين يحق لهم الحضور والتصويت في الجلسات، أو في حال أي جمعية أخرى تتم الدعوى إليه بأغلبية عديدة للأعضاء الذين يحق لهم الحضور والتصويت بالجمعية، كونهم أغلبية يملكون معاً ما لا يقل عن 95% من القيمة الإسمية للأصوات التي تعطي الحق في الحضور والتصويت بالجمعية، يجوز عقد جمعية بناء على إشعار مدة أقصر، وبالطريقة التي يوافق عليها هؤلاء الأشخاص. كل إخطار لعقد جمعية عامة سنوية للشركة يجب أن توصف فيه الجمعية كجمعية عامة منوية.</p>
<p>Article (32) In every notice calling a General Assembly of the Company there shall appear with reasonable prominence a statement that a Member is entitled to appoint one or more proxies to attend and, on a poll, vote instead of him and that a proxy need not also be a Member.</p>	<p>المادة (32) يجب أن يشتمل كل إشعار بدعوة الجمعية العامة للشركة للإنعقاد عبارة يتم إبرازها بوضوح معقول تفيد أن العضو الحق في تعيين وكيل واحد أو أكثر لحضور الاجتماع والتصويت بدلاً عنه وأنه لا يلزم أن يكون الوكيل عضواً.</p>
<p>Article (33) PROCEEDINGS AT GENERAL ASSEMBLIES No shareholder shall be entitled to attend in person or by proxy any General Assembly unless he holds at least ten Ordinary Shares of the Company.</p>	<p>المادة (33) إجراءات الجمعيات العامة لا يحق لأي مماهم الحضور شخصياً أو بالوكالة أي جمعية عامة إلا إذا كان يحمل على الأقل عشرة أمهم عادية في الشركة.</p>
<p>Article (34) No business shall be transacted at any General Assembly unless a quorum is present when the meeting proceeds to business. For all purposes, the quorum shall be not less than two Members present personally or by proxy who together hold the majority of both the issued "A" Shares and the issued "B" Shares.</p>	<p>المادة (34) لا يجوز إجراء أي أعمال في أي جمعية عامة ما لم يكن للنصاب القانوني مكتماً عند شروع الاجتماع في العمل لجميع الأغراض يجب أن لا يقل النصاب عن عضوين حاضرين شخصياً أو بالوكالة من الذين يحملون معاً أغلبية الأسهم من الفئتين "أ" و"ب" الصادرة.</p>
<p>Article (35) If within half an hour from the time appointed for the holding of a General Assembly a quorum is not present, the assembly if convened on the requisition of Members shall be dissolved. In any other case it shall stand adjourned for not less than 14 nor more than 30 days at the same time and place, or to such other place as the Board may determine, and if at such adjourned assembly a quorum is not present within half an hour from the time appointed for holding the assembly, the Members present shall be a quorum.</p>	<p>المادة (35) إذا لم يكتمل النصاب القانوني خلال نصف ساعة من الموعود الممدد لانعقاد الجمعية العامة، فإنه يجب حل الجمعية إذا انعقدت بطلب من الأعضاء. وفي أي حالة أخرى يجب أن يتم تأجيل الجمعية لما لا يقل عن ١٤ يوم ولا يزيد عن ٣٠ يوماً في نفس الوقت والمكان أو في أي مكان آخر يحدده المجلس، وإذا لم يكتمل النصاب للجمعية المؤجلة خلال نصف ساعة من الوقت المحدد لانعقادها، يعتبر النصاب القانوني مكتماً بالأعضاء الحاضرين.</p>

الموثق

خاتمة التوثيق



الأطراف

- |     |     |     |
|-----|-----|-----|
| ١٦- | ١١- |     |
| ١٧- | ١٢- | ٧-  |
| ١٨- | ١٣- | ٨-  |
| ١٩- | ١٤- | ٩-  |
| ٢٠- | ١٥- | ١٠- |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق  
قسم التوثيق

نموذج ت/١

محضر توثيق رقم (.....)

<p>Article (36) The Chairman (if any) of the Board shall preside at every General Assembly of the Company. If there be no such Chairman, or if at any assembly he shall not be present within fifteen minutes after the time appointed for holding the same, or shall be unwilling to act as Chairman, the Deputy Chairman (if any) shall if present and willing to act preside at such assembly but if the Chairman and Deputy Chairman shall not be so present and willing to act the Directors present shall choose one of their number to act, or if there be only one Director present he shall be Chairman if willing to act. If there be no Director present and willing to act, the Members present shall choose one of their number to be Chairman of the assembly.</p>	<p>المادة (36) يتولى رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) رئاسة كل جمعية عامة للشركة. أما إذا لم يكن موجوداً، أو إذا لم يحضر في أي جمعية خلال خمسة عشر دقيقة من الوقت المحدد لاتخاذها، أو إذا كان لا يرغب في العمل كرئيس، يتولى نائب رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) إذا كان موجوداً وعلى استعداد رئاسة تلك الجمعية. لكن إذا لم يكن رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة حاضرين ومستعدين للعمل، عندئذ يقوم أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين باختيار واحد منهم، أو إذا كان هناك عضو مجلس إدارة واحد يصبح هو الرئيس إذا كان على استعداد لذلك. إذا لم يكن هناك عضو مجلس إدارة حاضراً يقوم الأعضاء الحاضرين باختيار أحدهم ليكون رئيساً للجمعية.</p>
<p>Article (37) The Chairman may, with the consent of any General Assembly at which a quorum is present, and shall, if so directed by the assembly, adjourn any assembly from time to time and from place to place as the assembly shall determine. Whenever an assembly is adjourned seven clear days' notice at the least, specifying the place, the day, and the hour of the adjourned assembly shall be given in the same manner as in the case of an original assembly, but it shall not be necessary to specify in such notice the nature of the business to be transacted at the adjourned assembly. Save as aforesaid, no Member shall be entitled to any notice of an adjournment. No business shall be transacted at any adjourned assembly other than the business which might have been transacted at the assembly from which the adjournment took place.</p>	<p>المادة (37) يجوز لرئيس مجلس الإدارة، بموافقة أي جمعية عامة يتوفر فيها النصاب القانوني للحضور، تأجيل، إذا تم التوجيه بذلك من الجمعية، أي اجتماع للجمعية العامة من وقت لآخر ومن مكان لآخر حسبما تقرره الجمعية. وفي حالة تأجيل الجمعية العامة، يتم إرسال إخطار للمساهمين قبل سبعة أيام كاملة على الأقل، يحدد مكان ويوم ومساءة انعقاد اجتماع الجمعية المؤجلة بنفس الطريقة التي يتم بها في حالة الاجتماع الأصلي، لكن ليس من الضروري أن يحدد في الإخطار طبيعة العمل المطروح للتداول أمام اجتماع الجمعية المؤجل. باستثناء ما جاء أعلاه، لا يستحق أي عضو إرسال إخطار بالتأجيل. ولا يجوز تداول أي أعمال في اجتماع الجمعية المؤجل غير تلك الأعمال التي كان سيتم تداولها في الاجتماع الذي تم تأجيله.</p>
<p>Article (38) At any General Assembly a resolution put to the vote of the assembly shall be decided on a show of hands, unless before or upon the declaration of the result of the show of hands a poll be demanded by the Chairman or in writing by at least three persons for the time being entitled to vote at the assembly or by a Member or Members representing one-tenth of the total voting rights of all the Members having the right to vote at the assembly, and unless a poll is so demanded a declaration by the Chairman of the assembly that a resolution has on a show of hands been carried, or carried unanimously, or by a particular majority, or lost, or not carried by a particular majority, shall be conclusive, save for manifest error. and an entry to that effect in the minute book of the Company shall be conclusive evidence thereof, without proof of the number or proportion of the votes recorded in favour of or against such resolution. If any votes shall be counted which ought not to have been counted, or might have been rejected, the error shall not vitiate the resolution, unless it be pointed out in the same assembly and not in that case unless it shall in the opinion of the Chairman of the assembly be of sufficient magnitude to vitiate the resolution.</p>	<p>المادة (38) في أي جمعية عامة، يتم البت في أي قرار يوضع للتصويت برفع الأيدي، إلا إذا طلب الرئيس الإقراع قبل أو عند إعلان نتيجة رفع الأيدي أو كتابةً بواسطة ثلاثة أشخاص لهم حق التصويت في الوقت الراهن بالجمعية أو بواسطة عضو أو أعضاء يمثلون عُشر حقوق تصويت جميع الأعضاء الذين لهم حق التصويت بالجمعية، وما لم يطلب الإقراع فإن إعلان رئيس الجمعية أن قراراً برفع الأيدي قد تم اتخاذه بالإجماع أو بأغلبية معينة أو بالخمسارة أو لم يتم اتخاذه بأغلبية معينة يكون نهائياً باستثناء الخطأ الواضح ويكون أي قيد لذلك في سجل الشركة دليلاً قاطعاً على ذلك، دون حاجة لتوافر دليل على عدد أو نسبة الأصوات المسجلة لصالح أو ضد هذا القرار. إذا تم القيام بعد أصوات من المفترض ألا يتم عدّها أو قد تكون مرفوضة، فإن هذا الخطأ لا يبطل القرار، إلا إذا تم الإشارة لذلك في نفس الجمعية وفي غير هذه الحالة إلا إذا كان في رأي رئيس الجمعية أن ذلك الخطأ من الجسامة بمكان ليبطل القرار.</p>
<p>Article (39) If a poll be demanded in manner aforesaid, it shall (subject as provided in the next Articles of these Articles) be taken in such manner (including the use of ballot or voting papers or tickets) and at such time and place, not being more than thirty days from the date of the assembly or adjourned assembly at which the poll was demanded, as the Chairman shall direct. The result of the poll shall be deemed to be the resolution of the assembly at which the poll was demanded.</p>	<p>المادة (39) إذا طلب الإقراع بالطريقة المذكورة أعلاه، يجب أن يتم (مع مراعاة أن يكون على النحو المذكور في المواد التالية في هذا النظام) بالطريقة (بما في ذلك استخدام التصويت أو أوراق أو بطاقات التصويت) وفي الوقت والمكان بما لا يجاوز ثلاثون يوماً من تاريخ الجمعية أو الجمعية المؤجلة التي تم فيها طلب الإقراع حسب توجيه الرئيس. تعتبر نتيجة الإقراع هي قرار الجمعية التي تم فيها طلب الإقراع.</p>

التوثيق

الأطراف

١-

٢-

٣-

٤-

٥-

- ١١- ١٦
- ١٢- ١٧
- ١٣- ١٨
- ١٤- ١٩
- ١٥- ٢٠







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نموذج ت/١

كولتة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق  
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

time shall be referred to the Chairman of the assembly, whose decision shall be final and conclusive, save for manifest error.	المناسب يجب إحاقته إلى رئيس الجمعية والذي يكون قراره نهائياً وحاسماً باستثناء الخطأ البين.
Article (48) On a poll votes may be given either personally or by proxy.	المادة (48) يجوز إعطاء أصوات الإقتراع إما شخصياً أو بالوكالة.
Article (49) Any person (whether a Member or not) may be appointed to act as a proxy.	المادة (49) يجوز تعيين أي شخص (مواء كان عضواً أم لا) كوكيل.
Article (50) The instrument appointing a proxy shall be in writing under the hand of the appointor or of his attorney duly authorized in writing, or if such appointor is a corporation, either under its seal or under the hand of some officer or attorney duly authorized in that behalf. An instrument appointing a proxy to vote at a General Assembly shall be deemed to include the power to demand or concur in demanding a poll on behalf of the appointor.	المادة (50) يجب أن يكون سند تعيين الوكيل كتابياً مقوماً ممن قام بتعيينه أو من محاميه المفوض عنه كتابياً حسب الأصول ، أو إذا كان من قلم بالتعيين شركة، أن يكون مستخراً منها أو موقفاً من أحد موظفيها أو محلي مفوض حسب الأصول بالتبليغ عنها. يجب أن يشتمل سند تعيين الوكيل للتصويت في الجمعية العامة السلطة للمطالبة بالإقتراع أو الموافقة على الإقتراع نيابة عن الشئين.
Article (51) The instrument appointing a proxy and the power of attorney or other authority (if any) under which it is signed, or a notarially certified or office copy of such power or authority, shall be deposited at the Office or at such other place as is specified in the notice of assembly or in the instrument of proxy issued by the Company not less than forty-eight hours before the time appointed for holding the assembly or adjourned assembly at which the person named in the instrument proposes to vote, or, in the case of a poll, not less than twenty-four hours before the time appointed for the taking of the poll, and in default the instrument of proxy shall not be treated as valid. No instrument appointing a proxy shall be valid after the expiration of twelve months from the date named in it as the date of its execution.	المادة (51) يجب أن يتم إيداع سند تعيين الوكيل والتوكيل أو السلطة (إن وجدت) التي تم توقيع سند تعيين الوكيل بموجبها، أو صورة مصدق عليها لدى مكتب عدل من ذلك السند، بالمكتب أو في مكان آخر يتم تحديده في إخطار الجمعية أو في مستند الوكالة الذي تصدره الشركة قبل ما لا يقل عن ثمانين وأربعون ساعة من الموعد المحدد لانعقاد الجمعية أو الجمعية المؤجلة بها إسم الشخص المقترح للتصويت أو في حالة الإقتراع، ما لا يقل عن أربع وعشرين ساعة قبل الموعد المحدد للإقتراع وعند التقصير لا يتم اعتبار مستند الوكالة سارياً. لا يكون مستند الوكالة سارياً بعد مضي إثني عشر شهراً من التاريخ المذكور فيه كتاريخ النفاذ.
Article (52) An instrument of proxy may be in any common form or in such other form as the Board shall approve. Instruments of proxy need not be witnessed.	المادة (52) يمكن أن يكون سند الوكالة في أي شكل عام أو في أي شكل آخر يوافق عليه المجلس. ليس من الضروري أن تتم الشهادة على سند الوكالة.
Article (53) The Board may at the expense of the Company send, by post or otherwise, instruments of proxy (with or without stamped envelopes for their return) to the Members for use at any General Assembly or at any assembly of any class of Members of the Company, either in blank or nominating in the alternative any one or more of the Directors or any other persons. If for the purpose of any assembly invitations to appoint as proxy a person or one or a number of persons specified in the invitations are issued at the expense of the Company, such invitations shall be issued to all (and not to some only) of the Members entitled to be sent a notice of the assembly and to vote thereat by proxy.	المادة (53) يجوز للمجلس، على حساب الشركة، أن يرسل عن طريق البريد أو بأي طريق آخر سند الوكالة (في مظاريف مختومة أو بدون ذلك لإعادتها) للأعضاء للإستخدام في أي جمعية عامة أو في أي جمعية لأي فئة من أعضاء الشركة، مواء فارغة أو بتبريغ، بدلاً من ذلك، أي مدير أو أكثر أو أي شخص آخر. إذا صدرت على حساب الشركة لفرص الجمعية أي دعوات لأي جمعية لتعيين شخص كوكيل أو عدد من الأشخاص محددين في الدعوات، فإنه يجب أن يتم إصدار تلك الدعوات لجميع الأعضاء (وليس بعضهم فقط) الذين يستحقون أن ترسل لهم إخطارات بالجمعية والتصويت بالوكالة في ذلك الوقت.
Article (54) vote given in accordance with the terms of an instrument of proxy shall be valid, notwithstanding the death or insanity of the principal or the revocation of the instrument of proxy, or of the authority under which the instrument of proxy was executed, or the transfer of the Share in respect of which the instrument of proxy is given, provided that no intimation in writing of such death, insanity, revocation or transfer shall have been received by the Company at the Office before the	المادة (54) يكون الصوت المملوح وفقاً لأحكام سند الوكالة صحيحاً، على الرغم من وفاة أو جنون الأسيل أو إلغاء سند الوكالة أو السلطة التي تم توقيع سند الوكالة بموجبها، أو نقل ملكية السهم الذي منحه بشأنه سند الوكالة، شريطة ألا تكون الشركة قد استلمت بمكتبتها إشعار مكتوب بالوفاة أو الجنون أو الإلغاء أو النقل، قبل بدء الجمعية أو الجمعية المؤجلة التي استخدم فيها سند الوكالة.

الموثق



خاتم التوثيق	الأطراف		
-١٦	-١١		
-١٧	-١٢		
-١٨	-١٣		
-١٩	-١٤		
-٢٠	-١٥		
		-٧	-٢
		-٨	-٣
		-٩	-٤
		-١٠	-٥



نموذج ت/١

محضر توثيق رقم (.....)

كلمة وقظرة  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق  
قسم التوثيق

<p>commencement of the assembly or adjourned assembly at which the instrument of proxy is used.</p>																					
<p>Article (55) CORPORATIONS ACTING BY REPRESENTATIVES Any corporation which is a Member may, by resolution of its directors or other governing body, authorize such person as it thinks fit to act as its representative at any assembly of the Company, or at any assembly of any class of Members and the person so authorized shall be entitled to exercise the same powers on behalf of the corporation which he represents as that corporation could exercise if it were an individual Member.</p>	<p>المادة (55) الشركات التي تعمل من خلال ممثلين يجوز لأي شركة عضو، بقرار من مجلس إدارتها أو غيرها من هيئات المديرين، أن تفوض الشخص الذي تراه مناسباً للعمل كمثل لها في أي جمعية للشركة أو في أي جمعية للأعضاء من أي فئة، ويحق للشخص المفوض ممارسة نفس السلطات نيابة عن الشركة التي يمثلها والتي يمكن أن تمارسها الشركة إذا كانت عضواً من الأفراد.</p>																				
<p>Article (56) DIRECTORS a) The number of Directors shall be eight. b) The "A" Shareholders shall appoint six persons to be Directors (including the Managing Director), and shall regulate as between themselves how they exercise their right of appointment. The "B" Shareholders shall appoint two persons to be Directors and shall regulate as between themselves how they exercise their right of appointment.</p>	<p>المادة (56) أعضاء مجلس الإدارة (أ) يجب أن يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة ثمانية. (ب) يمين المساهمون من الفئة "أ" ستة أشخاص فيكونوا أعضاء مجلس إدارة (بما فيهم العضو المنتدب)، ويجب أن ينظمو فيما بينهم كيفية ممارسة حقهم في التعيين. يمين المساهمون من الفئة "ب" شخصين فيكونوا عضوين في مجلس الإدارة، ويجب أن ينظمو فيما بينهم كيفية ممارسة حقهم في التعيين.</p>																				
<p>Article (57) A Director shall not be required to hold any qualification shares.</p>	<p>المادة (57) لا يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يحمل أي أسهم تأهيلية.</p>																				
<p>Article (58) Save with the sanction of a Special Resolution no remuneration shall be paid to the Directors other than the Managing Director pursuant to the provisions of his service agreement. The Directors shall however be entitled to be repaid all travelling and hotel expenses incurred by them respectively in or about the performance of their duties as Directors, including their expenses of travelling to and from meetings of the Board meetings of any committee or General Assemblies or otherwise incurred while engaged on the business of the Company.</p>	<p>المادة (58) ما لم تتم إجازة ذلك بموجب قرار خاص، لا يجوز دفع أي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة غير العضو المنتدب وفقاً لأحكام إتفاقية خدمته. مع ذلك يستحق أعضاء مجلس الإدارة أن تدفع لهم جميع نفقات السفر والنفقات التي تكبدها بسبب أو خلال أداء واجباتهم كأعضاء مجلس إدارة، بما في ذلك نفقات سفرهم من وإلى اجتماعات المجلس، وإجتماعات أي لجنة أو جمعية عامة أو بخلاف ذلك تكبدها عند المشاركة في أعمال الشركة.</p>																				
<p>Article (59) Subject as herein otherwise provided, the office of a Director shall be vacated: a) if a receiving order is made against him or he makes any arrangement or composition with his creditors; b) if he becomes of unsound mind; c) if his appointment is revoked by the shareholder who appointed him; d) if he is prohibited from being a Director by any order made under any provision of the Statutes; or if by notice in writing given to the Company he resigns his office.</p>	<p>المادة (59) مع مراعاة ما هو منصوص عليه خلاف ذلك في هذا النظام، فإن منصب العضو يجب أن يخلو: (أ) إذا صدر أمر حراسة حذره أو إذا قام بإجراء أية ترتيبات مع دائنيه. (ب) إذا فقد عقله. (ج) إذا أُلغى تعيينه المساهم الذي عينه. (د) إذا تم منعه من العمل كعضو مجلس إدارة بموجب أمر صادر وفقاً للتشريعات؛ أو إذا استقال من منصبه بإخطار كتابي موجه إلى الشركة.</p>																				
<p>Article (60) No Director or intending Director shall be disqualified by his office from contracting with the Company either as vendor, purchaser or otherwise, nor shall any such contract or any contract or arrangement entered into by or on behalf of the Company in which any Director is in any way directly or indirectly interested be liable to be avoided, nor shall any Director so contracting or being so interested be liable to account to the Company for any profit realized by any such contract or arrangement by reason of such Director holding that office, PROVIDED ALWAYS that: a) the terms of such contract or arrangement are equivalent to those that would have been negotiated on the open market between unconnected persons; b) the nature of the Director's interest is declared by him</p>	<p>المادة (60) لا يجوز تحية عضو مجلس إدارة أو من يترجم أن يصبح عضو مجلس إدارة بسبب منصبه من التعاقد مع الشركة سواء بوصفه بائع أو مشتري أو غير ذلك، كما لا يكون ذلك العقد أو أي عقد أو ترتيب يتم إبرامه من الشركة أو نيابة عنها بحيث يكون لأي عضو مجلس إدارة مصلحة فيه بصورة مباشرة أو غير مباشرة عرضة للإبطال، كما لا يكون أي عضو مجلس إدارة متعاقد بهذه الطريقة أو له مصلحة، عرضة للمسائلة لحساب الشركة عن أي ربح يحققه بسبب ذلك العقد أو الترتيب نتيجة لشغل عضو مجلس الإدارة ذلك المنصب، شريطة ما يلي: (أ) أن تكون شروط ذلك العقد أو الترتيب مساوية لتلك التي كان يمكن للتفاوض بشأنها في السوق المفتوح بين أشخاص لا علاقة بينهم؟ (ب) أن يتم التصريح من قبل العضو بطبيعة مصلحته في أول</p>																				
<p>التوثيق</p>	<p>الأطراف</p> <table border="0"> <tr> <td>١٦-</td> <td>١١-</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>١٧-</td> <td>١٢-</td> <td>٧-</td> <td>٢-</td> </tr> <tr> <td>١٨-</td> <td>١٣-</td> <td>٨-</td> <td>٣-</td> </tr> <tr> <td>١٩-</td> <td>١٤-</td> <td>٩-</td> <td>٤-</td> </tr> <tr> <td>٢٠-</td> <td>١٥-</td> <td>١٠-</td> <td>٥-</td> </tr> </table>	١٦-	١١-			١٧-	١٢-	٧-	٢-	١٨-	١٣-	٨-	٣-	١٩-	١٤-	٩-	٤-	٢٠-	١٥-	١٠-	٥-
١٦-	١١-																				
١٧-	١٢-	٧-	٢-																		
١٨-	١٣-	٨-	٣-																		
١٩-	١٤-	٩-	٤-																		
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-																		

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نموذج ت/١

كلمة وزير  
وزارة العدل  
إدراكاً من  
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

<p>at the meeting of the Board at which the question of entering into the contract or arrangement is first taken into consideration, or if the Director was not at the date of that meeting interested in the proposed contract or arrangement then at the next meeting of the Board held after he became so interested, and in a case where the Director becomes interested in a contract or arrangement after it is made, then at the first meeting of the Board held after he becomes so interested; and</p> <p>c) The Director shall not be entitled to vote at the meeting of the Board at which the question of entering into the contract or arrangement is considered.</p> <p>A general notice in writing given to the Board by any Director to the effect that he is a member of any specified company or firm, and is to be regarded as interested in any contract which may thereafter be made with that company or firm, shall (if such Director shall give the same at a meeting of the Board or shall take reasonable steps to secure that the same is brought up and read at the next meeting of the Board after it is given) be deemed a sufficient declaration of interest in relation to any contract so made.</p>	<p>اجتماع للمجلس تتم فيه مناقشة مسألة الدخول في العقد أو الترتيب، أو إذا كان عضو مجلس الإدارة في تاريخ ذلك الاجتماع ليس لديه إهتمام في العقد أو الترتيب المقترح، يجب أن يتم التصريح في الاجتماع التالي بعد أن يصبح لديه إهتمام بذلك، وفي حال أصبح عضو مجلس الإدارة صاحب مصلحة في عقد أو ترتيب بعد إجرائه، فإن التصريح بذلك يكون في أول اجتماع للمجلس بعد أن يصبح صاحب مصلحة، و</p> <p>(ج) لا يحق لعضو مجلس الإدارة التصويت في اجتماع المجلس الذي يناقش مسألة الدخول في العقد أو الترتيب.</p> <p>إن أي إخطار عام مكتوب من عضو مجلس الإدارة إلى المجلس يفيد فيه أنه عضو في أي مؤسسة أو مكتب بعينه وأنه يجب اعتباره صاحب مصلحة بأي عقد قد يتم إبرامه بعد ذلك مع هذه المؤسسة أو المكتب، ويجب إعتبره (إذا أعطى عضو مجلس الإدارة الإخطار في اجتماع المجلس أو اتخذ خطوات معقولة لضمان إحضار الإخطار وقراءته أمام اجتماع المجلس للقادم بعد إرساله) إعلاناً كافياً بمصلحته فيما يتعلق بأي عقد يتم إبرامه.</p>
<p>Article (61)</p> <p>Any Director may act by himself or his firm in a professional capacity for the Company if retained by the Company and he or his firm shall be entitled to remuneration for professional services as if he were not a Director PROVIDED that nothing herein contained shall authorize a Director or his firm to act as Auditor to the Company.</p>	<p>المادة (61)</p> <p>يجوز لأي عضو مجلس إدارة أن يعمل بنفسه أو عن طريق مؤسسته بصفة مهنية للشركة إذا استمعت الشركة بخدماته، ويستحق هو أو مؤسسته مكافأة عن الخدمات المهنية التي تم تقديمها كونه ليس عضواً في مجلس الإدارة، على أنه لا يوجد في هذا النظم ما يصرح لعضو مجلس الإدارة أو مؤسسته للعمل كمراقب حسابات الشركة.</p>
<p>Article (62)</p> <p>Any Director may continue to be or become a director of, or hold any other office or place of profit under, any other company in which the Company may be interested, and no such Director shall be accountable for any remuneration, salary, profit or other benefits received by him as a director of, or holder of any other office or place of profit under, or member of any such other company. The Board may exercise the voting power conferred by the shares in any company held or owned by the Company in such manner in all respects as they think fit (including the exercise thereof in favour of any resolution appointing themselves or any of them directors of such company, or voting or providing for the payment of remuneration to the directors of such company), and any Director of the Company may vote in favour of the exercise of such voting rights in manner aforesaid, notwithstanding that he may be, or be about to be, appointed a director of such other company, and as such is or may become interested in the exercise of such voting rights in manner aforesaid.</p>	<p>المادة (62)</p> <p>يجوز لأي عضو مجلس إدارة أن يستمر، أو أن يصبح عضو مجلس إدارة، أو أن يشغل أي منصب أو مكان للربح، في أي شركة أخرى يكون للشركة مصلحة فيها، ولا يصبح هذا العضو عرضة للمعاملة عن أي أجر أو راتب أو ربح أو مزايا أخرى يتسلمها بوصفه عضو مجلس إدارة أو شاغلاً لأي منصب آخر أو مكان للربح، أو عضواً في تلك الشركة الأخرى. ويحق للمجلس ممارسة سلطة التصويت التي تمنحها الأسهم في أي شركة تملكها الشركة بالطريقة التي يراها مناسبة من جميع النواحي (بما في ذلك ممارسة ذلك لصالح أي قرار يتعينهم أو أي منهم أعضاء مجلس إدارة تلك الشركة، أو التصويت أو النص على دفع مكافآت لأعضاء مجلس إدارة تلك الشركة)، ويجوز لأي عضو مجلس إدارة في الشركة التصويت لصالح ممارسة حقوق التصويت تلك بالطريقة المذكورة أعلاه، وعلى الرغم من أنه قد يكون قد تم تعيينه أو على وشك أن يتم تعيينه عضو مجلس إدارة لتلك الشركة الأخرى، وعلى هذا النحو فهو يعتبر صاحب مصلحة أو يجوز أن يصبح صاحب مصلحة في ممارسة حقوق التصويت تلك بالطريقة سالفة الذكر.</p>

الموثق

خاتمة التوثيق

الأطراف	الرقم
١١	-١٦
١٢	-١٧
١٣	-١٨
١٤	-١٩
١٥	-٢٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نموذج ث/١

محضر توثيق رقم (.....)

كَلِمَةُ قِطْرٍ  
وَزَارَةُ الْعِدَالِ  
إِدَارَةُ التَّوْثِيقِ  
قسم التوثيق

<p>Article (63) POWERS AND DUTIES OF DIRECTORS The business of the Company shall be managed by the Board, who may exercise all such powers of the Company, and do on behalf of the Company all such acts as may be exercised and done by the Company, and as are not by the Statutes or by those Articles required to be exercised or done by the Company in General Assembly subject nevertheless to the provisions of the Statutes and of these Articles and to such regulations (not being inconsistent with such aforesaid provisions) as may be prescribed by the Company in General Assembly but no regulation made by the Company in General Assembly shall invalidate any prior act of the Board which would have been valid if such regulation had not been made. The general powers given by this Article shall not be limited or restricted by any special authority or power given to the Board by any other Article.</p>	<p>المادة (63) سلطات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة يتولى المجلس إدارة أعمال الشركة، ويجوز له ممارسة جميع سلطات الشركة وأن يقوم نيابة عن الشركة بكل الأعمال التي يجوز للشركة القيام بها وممارستها، والأعمال التي لا ينص هذا النظام أو التشريعات على القيام بها بواسطة الجمعية العامة، مع مراعاة أحكام التشريعات والنظام الأساسي (التي لا تكون متعارضة مع الأحكام سالفة الذكر)، حسبما تقررها الشركة في الجمعية العامة، ومع ذلك فإن أي لوائح تصدرها الشركة في الجمعية العامة يجب ألا تلغي أي عمل سابق للمجلس يعتبر صحيحاً إذا لم يتم إصدار تلك اللوائح. لا تكون السلطات العامة الممنوحة بموجب هذه المادة محدودة أو مقيدة بموجب أي سلطة خاصة أو سلطة ممنوحة للمجلس في أي مادة أخرى.</p>		
<p>Article (64) The Board may exercise all the powers of the Company to borrow money and to mortgage or charge its undertaking, property and uncalled capital or any part thereof and to issue debentures and other securities ALWAYS PROVIDED that no security and no charge, nor any negative pledge, over all or any of the Company's property or assets shall be given by the Company except with the prior approval of a Special Resolution.</p>	<p>المادة (64) يجوز للمجلس ممارسة جميع صلاحيات الشركة لإقتراض الأموال ورهن أو وضع تعهدات على ممتلكاتها وعلى رأس المال غير المدفوع أو أي جزء منها، وإصدار السندات والأوراق المالية الأخرى، شريطة عدم قيام الشركة بإصطاء أي ضمان أو رهن أو تعهد سالب على كل أو أي من ممتلكات الشركة، إلا بموافقة مسبقة بموجب قرار خاص.</p>		
<p>Article (65) The continuing Directors may act as a Board at any time notwithstanding any vacancy in their body PROVIDED ALWAYS that in case the Directors shall at any time be reduced in number to less than the minimum number prescribed by or in accordance with these Articles it shall be lawful for them to act as a Board for the purpose of filling up vacancies in their body, or of summoning a General Assembly of the Company, but not for any other purpose.</p>	<p>المادة (65) يجوز لأعضاء مجلس الإدارة المستمرون في عضويتهم العمل كمجلس في أي وقت، على الرغم من أي خلو يحدث في تشكيلهم، على أنه في حال تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة في أي وقت إلى أقل من الحد الأدنى للعدد المحدد بموجب أو وفقاً لهذا النظام، يجوز لهم قانوناً أن يعملوا كمجلس بغرض ملء الشواغر في تشكيلهم أو لإستدعاء جمعية عامة للشركة، ولكن ليس لأي غرض آخر.</p>		
<p>Article (66) All cheques, promissory notes, drafts, bills of exchange and other negotiable instruments, and all receipts for moneys paid to the Company shall be signed, drawn, accepted, endorsed or otherwise executed as the case may be, in such manner as the Board shall with the consent of the Managing Director from time to time by resolution determine. The Company's banking account shall be kept with such banker or bankers as the Board shall with the approval of the Managing Director from time to time determine.</p>	<p>المادة (66) جميع الشيكات والسندات الائتمانية والكمبيالات والحوالات والسندات الأخرى القابلة للتداول وجميع الإيصالات والأموال المدفوعة للشركة يجب أن توقع أو تسحب أو تقبل أو تظهر بالطريقة التي يحددها المجلس من وقت لآخر بقرار منه بموافقة العضو المنتدب. يتم الاحتفاظ بحساب الشركة المصرفي لدى مصرف أو مصرف حساب ما يحدده المجلس من وقت لآخر بموافقة العضو المنتدب.</p>		
<p>Article (67) The Board may establish any committees, local boards or agencies for managing any of the affairs of the Company, in any part of the world and may appoint any persons to be members of such committees, local boards or agencies and may fix their remuneration, and may delegate to any committee, local board, or agent any of the powers, authorities and discretions vested in the Board with power to sub-delegate, and may authorise the members of any local board, or any of them, to fill any vacancies therein, and to act notwithstanding vacancies, and any such appointment or delegation may be made upon such terms and subject to such conditions as the Board may think fit, and the Board may remove any person so</p>	<p>المادة (67) يجوز للمجلس إنشاء أي لجان أو مجالس محلية أو وكالات إدارة أي من شؤون الشركة، في أي مكان في العالم ويجوز له تعيين أي شخص ليكون عضواً في تلك اللجان أو المجالس المحلية أو الوكالات وله أن يحدد أتعابهم وأن يتوض أي لجنة أو مجلس محلي أو وكالة أي من السلطات وحرية التصرف المخولة للمجلس مع صلاحية التفويض وله أن يخول أعضاء أي مجلس محلي أو أي منهن لملئ أي شواغر فيها والعمل على الرغم من الشواغر، وأي تعيين أو تفويض يجوز أن يتم بموجب تلك الشروط ويخضع للأحكام التي يراها المجلس مناسبة، ويجوز للمجلس عزل أي شخص معين وإلغاء أو تغيير هذا التفويض، لكن يجب أن لا يتأثر أي شخص يتعامل بحسن نية وبدون إخطار بهذا الفسخ أو التغيير.</p>		
<p>التوثيق</p>	<p>الأطراف</p>	<p>١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ -</p>	<p>٢ - ٣ - ٤ - ٥ -</p>
<p>خاتمة التوثيق</p>	<p>١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ -</p>	<p>٧ - ٨ - ٩ - ١٠ -</p>	<p>١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ -</p>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نموذج ١/١

كلمة قضاة  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق  
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

<p>appointed, and may annul or vary any such delegation, but no person dealing in good faith and without notice of any such annulment or variation shall be affected thereby.</p>	
<p><b>المادة (68)</b> The Board may establish and maintain or procure the establishment and maintenance of or contribute to any contributory or non-contributory pension or superannuation funds for the benefit of, or give or procure the giving of donations, gratuities, pensions, allowances or emoluments to, any persons who are or were at any time in the employment or service of the Company, or of any company which is a subsidiary of the Company, or who are or were at any time Directors or officers of the Company or of any such other company as aforesaid, and holding or who have held any salaried employment or office of the Company or such other company, and the wives, widows, families and dependents of any such persons. The Board may also establish and subsidise or subscribe to any institutions, associations, clubs or funds calculated to be for the benefit of or to advance the interests and well being of the Company or of any such persons as aforesaid, and may make payments for or towards the insurance of any such persons as aforesaid, and subscribe or guarantee money for charitable or benevolent objects or for any exhibition or for any public general or useful object. The Board may do any of the matters aforesaid, either alone or in conjunction with any such other company as aforesaid. Any Director holding any such employment or office shall be entitled to participate in and retain for his own benefit any such donation, gratuity, pension, allowance or emolument.</p>	<p><b>المادة (68)</b> يجوز للمجلس إنشاء والحفاظ على أو الحصول على إنشاء والمحافظة على أو المساهمة في أي نظام معاشات تقاعدي قائم أو غير قائم على الإشتراكات أو صناديق تقاعد لصالح، أو إعطاء التبرعات والهبات والمعاشات والبدلات والمكافآت، أي من الأشخاص الذين هم أو كانوا في أي وقت يحملون أو في خدمة الشركة أو لأي شركة تابعة للشركة، أو هم أو في أي وقت كانوا أعضاء مجلس إدارة أو موظفين في الشركة أو الشركات الأخرى المسلفة للذكر، ولديهم أو كان لديهم وظائف بأجر أو منسب لدى الشركة أو تلك الشركة الأخرى، وزوجات وأرامل وأسر والمعالين من أي من هؤلاء الأشخاص. يجوز للمجلس أيضاً أن ينشئ ويدعم أو يشترك في أي مؤسسات أو جمعيات أو نوادي أو أموال محسوبة على أنها لمصالح أو لخدمة مصالح أو رفاحية الشركة أو أي من الأشخاص على النحو سالف الذكر، كما يجوز له أن يدفع مبالغ لتأمين أي من هؤلاء الأشخاص على النحو سالف الذكر، والإشتراك أو ضمان المال للجهات الخيرية أو الأغراض الخيرية أو لأي إعانة أو وجه عام أو عرض مفيد. يجوز للمجلس القيام بكل ما جاء أعلاه سواء وحده أو بالإشتراك مع أي شركة أخرى على النحو السالف الذكر. يحق لأي عضو مجلس إدارة يتولى مثل هذه الوظيفة أو المنصب المشاركة في وأن يستبقى لمصلحته الخاصة أي تبرع أو لمكافأة أو معاش تقاعدي أو لبدلات أو لجور.</p>
<p><b>Article (69)</b> The Board may, from time to time, and at any time, by power of attorney under the Seal, appoint any company, firm or person, or any fluctuating body of persons, whether nominated directly or indirectly by the Board, to be the attorney or attorneys of the Company for such purposes and with such powers, authorities and discretions (not exceeding those vested in or exercisable by the Board under these Articles) and for such period and subject to such conditions as they may think fit, and any such power of attorney may contain such provisions for the protection and convenience of persons dealing with any such attorney as the Board may think fit, and may also authorise any such attorney to sub-delegate all or any of the powers, authorities and discretions vested in him.</p>	<p><b>المادة (69)</b> يجوز للمجلس، من وقت لآخر وفي أي وقت، عن طريق تفويض مكتوم، أن يعين أي شركة أو مؤسسة أو شخص أو أي هيئة متغيرة من الأشخاص، سواء تم ترشيحها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل المجلس، ليكون وكيلاً أو وكلاء عن الشركة لتلك الأغراض وفقاً للسلطات والسلطات وحرية التقدير (لا تتجاوز السلطات المخولة للمجلس والتي يجوز له ممارستها بموجب هذا النظام) ولتلك المدة والشروط التي قد يراها المجلس مناسبة، ويجوز أن يتضمن أي تفويض، حسبما يراه المجلس مناسبة، تلك النصوص التي توفر حماية وملاتمة للأشخاص المتعاملين مع أي من هؤلاء الوكلاء، ويجوز للمجلس كذلك أن يرخص لأي وكيل من هؤلاء في أن يفوض غيره في كل أو بعض السلطات والتفويضات والتفويضات الممنوحة له.</p>



الأطراف

- |     |     |     |    |
|-----|-----|-----|----|
| -١٦ | -١١ | -٦  | -٢ |
| -١٧ | -١٢ | -٧  | -٣ |
| -١٨ | -١٣ | -٨  | -٤ |
| -١٩ | -١٤ | -٩  | -٥ |
| -٢٠ | -١٥ | -١٠ |    |



نموذج ١/

محضر توثيق رقم (.....)

كوتة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق  
قسم التوثيق

<p><b>Article (70) MANAGING AND EXECUTIVE DIRECTORS</b> Subject to compliance with the Articles:</p> <p>a) The Managing Director shall be nominated by the "A" Shareholders and shall be appointed by the Board. He shall have the right to attend and vote at all meetings of the Board and shall for all purposes be one of the Directors appointed by the "A" Shareholders in accordance with Article 57. The Board shall decide on the terms of his appointment and any variation thereto (including termination). No other Director shall hold executive office with the Company.</p> <p>b) The Managing Director shall receive such remuneration by way of salary, in accordance with his service agreement, as the Directors may determine.</p> <p>c) The Directors may entrust to and confer upon the Managing Director any of the powers exercisable by them upon such terms and conditions with such restrictions as they think fit and may from time to time withdraw, alter or vary all or any of such powers.</p>	<p><b>المادة (70) الإدارة والمديرين التنفيذيين</b> مع مراعاة التقيد بهذا النظام:</p> <p>(أ) يتم ترشيح العضو المنتدب من قبل حاملي الأسهم من الفئة "أ" ويصين من قبل المجلس ويكون له الحق في الحضور والتصويت في جميع اجتماعات المجلس ويكون لجميع الأغراض أحد أعضاء مجلس الإدارة المعينين من قبل "أ" وفقاً للمادة ٥٧. يقوم المجلس بالبت في شروط تعيينه وأي تعديلات فيها (بما في ذلك إنهاء خدماته). ويجب ألا يكون لأي عضو مجلس إدارة آخر منصب تنفيذي في الشركة.</p> <p>(ب) يحصل العضو المنتدب على ما يستحقه من مكافأة عن طريق الراتب، وفقاً لعقد خدمته حسبما يحدده أعضاء مجلس الإدارة.</p> <p>(ج) يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يعهدوا إلى ويمتصوا العضو المنتدب أي من السلطات المخولة إليهم وفقاً للأحكام والشروط مع القيود التي يرونها مناسبة ويجوز لهم من وقت لآخر أن يسحبوها أو يغيروها كلها أو بعضها منها.</p>
<p><b>Article (71)</b> All Directors apart from the Managing Director shall be appointed either by the "A" Shareholders or by the "B" Shareholders, as provided in Article 57. Any Director (other than the Managing Director) may be removed by his appointor, but not by the Company. Appointments and removals of Directors shall be effective upon the lodging with the Secretary of a notice in writing to that effect bearing the signature of the appointor or (where the appointor is a corporation) a duly authorised representative of the appointor.</p>	<p><b>المادة (71)</b> يتم تعيين جميع أعضاء مجلس الإدارة، باستثناء العضو المنتدب، إما من قبل حاملي الأسهم من الفئة "أ" أو حاملي الأسهم من الفئة "ب" على النحو المنصوص عليه في المادة ٥٧. ويجوز عزل أي عضو مجلس إدارة باستثناء العضو المنتدب من قبل من قام بتعيينه، ولكن ليس من قبل الشركة. ويكون تعيين وعزل أعضاء مجلس الإدارة نافذ المفعول عند إيداع إخطار مكتوب بذلك يحمل توقيع التعيين أو ممثل المعين المفوض حسب الأصول (إذا كان المعين شركة)، وذلك لدى أمين سر مجلس الإدارة.</p>
<p><b>Article (72) DEPUTY DIRECTORS</b> A Director (or his appointor) shall have the power to nominate any other person to act as a deputy Director in his place during his absence, and to revoke such nomination, and, on such appointment being made, each deputy Director, whilst so acting, shall exercise and discharge all the functions, powers and duties and undertake all the liabilities and obligations of the Director whom he represents. He shall not require any qualification shares. No Director may act as deputy for more than one other Director on any occasion.</p>	<p><b>المادة (72) نواب أعضاء مجلس الإدارة</b> يكون لعضو مجلس الإدارة (أو من عينه) سلطة تعيين أي شخص آخر ليعمل كنائب للعضو في مكانه أثناء غيابه وإلغاء هذا التعيين، وعند إجراء هذا التعيين يجب على كل نائب عضو مجلس إدارة عند مباشرته لعمله أن يمارس ويؤدي جميع المهام والصلاحيات والواجبات والقيام بجميع مسؤوليات والتزامات عضو مجلس الإدارة الذي يمثل. ويجب ألا يتطلب أي أسهم تأهيلية. لا يجوز لأي عضو مجلس إدارة أن يعمل كنائب لأكثر من عضو مجلس آخر في أي مناسبة.</p>
<p><b>Article (73)</b> Notice of all meetings of the Board and General Assemblies shall be sent to every deputy Director as if he were a Director and a Member of the Company until notice of revocation of his appointment has been given.</p>	<p><b>المادة (73)</b> يجب أن يتم إرسال إخطار بجميع جلسات المجلس والجمعية العامة إلى كل نائب عضو مجلس إدارة كما لو كان عضو مجلس إدارة وعضو في الشركة حتى يتم إخطاره بإلغاء تعيينه.</p>
<p><b>Article (74)</b> Any instrument appointing a deputy Director shall be left at the Office and shall, as nearly as circumstances will admit, be in the form or to the effect following: QATAR FERTILISER COMPANY (P.S.C.) "I, a Director/Member of the above-named Company, do hereby nominate and appoint * of * to act as deputy Director for me/Mr. * As witness my hand this *."</p>	<p><b>المادة (74)</b> يجب ترك أي مستند بتعيين نائب عضو مجلس الإدارة بالمكتب ويكون كلما تسمح الظروف بذلك، بالشكل التالي: شركة قطر للأسمدة الكيماوية (ش.م.خ.) "أنا، عضو مجلس إدارة/ عضو في الشركة المذكورة أعلاه، بموجب هذا أرشح وأعين ..... من ..... ليكون نائب عضو مجلس إدارة لي/ للميد/.....، صدر تحت توقيعي في ....."</p>
<p>الموثق</p>	<p>الأطراف</p> <p>١١ - ١٦</p> <p>١٢ - ١٧</p> <p>١٣ - ١٨</p> <p>١٤ - ١٩</p> <p>١٥ - ٢٠</p> <p>٢ - ٧</p> <p>٣ - ٨</p> <p>٤ - ٩</p> <p>٥ - ١٠</p> <p>١٠ - ١١</p> <p>١٢ - ١٣</p> <p>١٤ - ١٥</p> <p>١٦ - ١٧</p> <p>١٨ - ١٩</p> <p>٢٠ - ٢١</p>



محضر توثيق رقم (.....)

<p><b>Article (75) PROCEEDINGS OF DIRECTORS</b> The Board may meet together in Qatar (or in such other locations as shall be agreed in writing by at least one Director appointed by the "A" Shareholders and one Director appointed by the "B" Shareholders) for the despatch of business, adjourn and otherwise regulate its meetings as it thinks fit. A meeting of the Board shall be held at least once every 200 days. Two Directors or deputies appointed by the "A" Shareholders and any two Directors or deputies appointed by the "B" Shareholders shall be a quorum. Questions arising at any meeting shall be decided by a majority of votes. In cases of an equality of votes the Chairman shall have a second or casting vote. For the purpose of this Article a deputy Director shall be counted in a quorum and a Director who is also a deputy Director shall be entitled to a separate vote on behalf of the Director he is representing in addition to his own vote. At least thirty days written notice shall be given to all Directors and deputy Directors of all meetings of Directors and in the case of notice required to be given outside Qatar such notice shall be sent by facsimile transmission and also by registered airmail post. If a quorum is not present then the meeting of the Board shall be adjourned for not less than 14 and not more than 30 days when those present shall constitute a quorum.</p>	<p>المادة (75) أعمال مجلس الإدارة يجوز للمجلس الإجماع في قطر (أو في أماكن أخرى يتم الاتفاق عليها كتابةً على الأقل من قبل عضو مجلس إدارة واحد معين من قبل حاملي الأسهم من الفئة "أ" وعضو مجلس إدارة واحد معين من قبل حاملي الأسهم من الفئة "ب") للقيام بالأعمال، أو تأجيل أو تنظيم إجتماعه حسبما يراه مناسباً. يتم عقد إجتماع للمجلس على الأقل مرة كل ٢٠٠ يوم. يكتمل النصاب بحضور عضوي مجلس إدارة أو نائبيهما من المعينين من قبل حاملي الأسهم من الفئة "أ" وأي عضوي مجلس إدارة أو نائبيهما من قبل حاملي الأسهم من الفئة "ب". يتم البت في أي مسألة تنشأ في أي إجتماع بأغلبية الأصوات. في حالة تساوي الأصوات، يكون لرئيس مجلس الإدارة صوت ثاني أو مرجح. لأغراض هذه المادة يتم احتساب نائب عضو مجلس الإدارة ضمن النصاب القانوني، ويحق لعضو مجلس الإدارة الذي يكون في نفس الوقت نائب عضو مجلس إدارة صوت ثاني منفصل نيابةً عن عضو مجلس الإدارة الذي يمثلته إضافة إلى صوته. يتم إعطاء إخطار مكتوب محتته ثلاثون يوماً على الأقل لجميع أعضاء مجلس الإدارة ونوابيهم بإجتماعات أعضاء مجلس الإدارة وفي حالة وجوب إعطاء إخطار خارج قطر، فإنه يجب إرسال هذا الإخطار بالفاكس وأيضاً بالبريد المسجل. وإذا لم يكتمل النصاب، يتم تأجيل إجتماع المجلس لفترة لا تقل عن ١٤ يوماً ولا تزيد على ٣٠ يوماً حينها يشكل الحاضرون النصاب القانوني.</p>
<p><b>Article (76)</b> A Director may, and on the request of a Director the Secretary shall, at any time summon a meeting of the Board. All Board Meetings shall be held in Qatar unless otherwise agreed in accordance with Article 76.</p>	<p>المادة (76) يجوز لعضو مجلس الإدارة في أي وقت أن يطلب من أمين السر أن يقوم بالدعوة لإجتماع المجلس. يتم عقد جميع إجتماعات المجلس في قطر، ما لم يتفق على خلاف ذلك وفقاً للمادة ٧٦.</p>
<p><b>Article (77)</b> a) The Chairman shall be appointed by the "A" Shareholders which shall have power at any time by notice in writing to the Company to revoke or vary such appointment. b) The Board may from time to time elect or otherwise appoint a Deputy Chairman and determine the period for which he is to hold office. c) The Chairman, or in his absence the Deputy Chairman, shall preside at meetings of the Board, but if no such Chairman or Deputy Chairman be elected or appointed, or if at any meeting the Chairman or Deputy Chairman be not present within five minutes after the time appointed for holding the same, the Directors present shall choose someone of their number to be Chairman of such meeting. d) The Chairman shall with the consent of a Special Resolution be empowered to represent the Company in any proceedings and speak and give witness for the Company and to make arrangements for other members of the Board or persons on behalf of the Company to exercise this power on his behalf.</p>	<p>المادة (77) (أ) يعين رئيس مجلس الإدارة من قبل حاملي الأسهم من الفئة "أ" الذين يكون لهم الصلاحية في أي وقت بإخطار مكتوب للشركة إلغاء أو تغيير هذا التعيين. (ب) يجوز للمجلس من وقت لآخر إختيار أو خلاف ذلك تعيين نائب لرئيس مجلس الإدارة وأن يحدد الفترة التي يبقى فيها في منصبه. (ج) يجب على رئيس مجلس الإدارة، أو في حالة غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة، تولي رئاسة إجتماعات المجلس، لكن إذا لم يكن هذا الرئيس أو نائب الرئيس قد تم إختياره أو تعيينه، أو إذا لم يحضر رئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة في أي إجتماع خلال خمس دقائق من الوقت المحدد لعقد الإجتماع، يقوم أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين بإختيار أحدهم ليكون رئيساً لذلك الإجتماع. (د) يكون رئيس مجلس الإدارة مخولاً، بالموافقة على ذلك بموجب قرار خاص، بتمثيل الشركة في أي إجراءات قضائية والتحدث والشهادة عن الشركة والقيام بالترتيبات اللازمة لمنح أعضاء المجلس أو الأشخاص الآخرين نيابةً عن الشركة حق ممارسة هذه السلطة نيابةً عنه.</p>
<p><b>Article (78)</b> The Board may delegate any of its powers to committees consisting of such member or members of its body as it thinks fit. Any committee so formed shall in the exercise of the power so delegated conform to any regulations that may be imposed on it by the Board. Any committee shall have power unless the Board directs otherwise to co-opt as a member or members of the committee for any specific purpose any person or persons although not being members of the Company.</p>	<p>المادة (78) يجوز للمجلس تفويض أي من سلطاته للجان تتكون من عضو أو أعضاء منه وفقاً لما يراه المجلس مناسباً. ويجب على أي لجنة يتم تشكيلها لممارسة السلطات الموكلة إليها أن تتوافق مع أي أنظمة قد تفرض عليها من قبل المجلس. ويكون لكل لجنة الصلاحية، ما لم يوجه المجلس بخلاف ذلك، أن تضم إليها كعضو أو أعضاء لفرض معين، أي شخص أو أشخاص حتى لو كانوا غير أعضاء في الشركة.</p>

التوثيق



الأطراف

١٦-

١٧-

١٨-

١٩-

٢٠-

١١-

١٢-

١٣-

١٤-

١٥-

١- [Signature]

٧-

٨-

٩-

١٠-

٢- [Signature]

٣- [Signature]

١١-

١٢-

١٣-

١٤-

١٥-



نموذج ١/

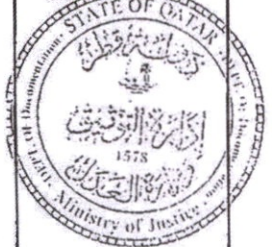
محضر توثيق رقم (.....)

دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق  
قسم التوثيق

<p>Article (79) A committee may meet and adjourn as its members think proper. Questions arising at any meeting shall be determined by a majority of votes of the Members present, and in the case of an equality of votes, the Chairman shall have a second or casting vote. The meetings and proceedings of a committee shall be governed by the provisions herein contained for regulating the meetings and proceedings of the Board so far as the same are applicable thereto, and are not suspended by any regulations imposed by the Board under or by the provisions of the preceding Articles.</p>	<p>المادة (79) يجوز للجنة الإجتماع والتأجيل إذا رأى أعضائها ذلك سليماً. يتم تحديد المواضيع التي تنشأ في أي إجتماع بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات، يكون للرئيس صوت ثاني أو صوت مرجح تخضع إجتماعات وإجراءات اللجنة للأحكام الواردة في هذا النظام فيما يتعلق بتنظيم إجتماعات وإجراءات المجلس طالما كانت منطبقة، ولم يتم تعليقها بموجب أي لوائح يفرضها المجلس وفقاً لأحكام المواد السابقة.</p>
<p>Article (80) All acts bona fide done by any meeting of the Board, or of a committee of the Board, or by any person acting as a Director shall, notwithstanding it be afterwards discovered that there was some defect in the appointment of any such Director or person acting as aforesaid or that they or any of them were disqualified, be as valid as if every such person had been duly appointed and was qualified to be a Director.</p>	<p>المادة (80) تعتبر جميع التصرفات التي تتم بحسن نية في أي إجتماع للمجلس أو من لجنة المجلس أو من أي شخص يعمل كعضو مجلس إدارة صحيحة كما لو كان الشخص الذي قام بها قد عُيِّن تعييناً صحيحاً وكان مؤهلاً لأن يكون عضو مجلس إدارة، بالرغم من أنه قد يتبين بعدئذ أن هناك بعض الخلل في تعيين عضو مجلس الإدارة ذلك أو الشخص الذي قام بالتصرف المذكور، أو أنهم أو أياً منهم غير مؤهل.</p>
<p>Article (81) A resolution in writing signed by all the Directors for the time being shall be as effective for all purposes as a resolution passed at a meeting of the Board duly convened, held and constituted and may consist of several documents in like form each signed by one or more of the Directors.</p>	<p>المادة (81) يعتبر نافذاً لجميع الأغراض أي قرار مكتوب موقع عليه من جميع أعضاء مجلس الإدارة في حينه كما لو كان ذلك القرار قد اتخذ في إجتماع للمجلس دعي إليه وابتعد وكان مشكلاً على وجه صحيح ويجوز أن يتألف من وثائق متعددة في نفس الشكل موقع كل منها من واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة.</p>
<p>Article (82) MINUTES The Board shall cause minutes to be made: a) of all appointments of officers made by the Board; b) of the names of the Directors present at each meeting of the Board and of committees of the Board; and c) of all resolutions and proceedings at all assemblies of the Company and meetings of the Board and of committees of the Board. And such minutes shall be conclusive evidence of any such proceedings, if it purports to be signed by the Chairman of the meeting at which the proceedings were had, or by the Chairman of the next succeeding meeting.</p>	<p>المادة (82) المحاضر يقوم المجلس بإعداد محاضر تشمل على: (أ) جميع تعيينات الموظفين التي قام بها المجلس؛ (ب) أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين في كل إجتماع للمجلس ولجان المجلس؛ و (ت) جميع القرارات والإجراءات في جميع جمعيات الشركة وإجتماعات المجلس ولجان المجلس. وتكون هذه المحاضر دليلاً قاطعاً لأي من هذه الإجراءات، إذا تم توقيعها من قبل رئيس الإجتماع الذي تمت فيه هذه الإجراءات أو من قبل رئيس الإجتماع التالي.</p>
<p>Article (83) THE SEAL The Board shall provide for the safe custody of the Seal, which shall only be used with the prior sanction of the Board or of a committee of the Board authorized by the Board in that behalf, and every instrument to which the Seal shall be affixed shall be signed by a Director and shall be countersigned by the Secretary or by a second Director or by some other person appointed by the Board for the purpose.</p>	<p>المادة (83) الختم يجب على المجلس أن يحفظ بصورة آمنة الختم، والذي يستخدم فقط بموافقة مسبقة من المجلس أو من لجنة المجلس والتي يخولها المجلس بذلك، ويجب للتوقيع على أي مستند يوضع عليه الختم من قبل أحد أعضاء المجلس ويصدق عليه أمين السر أو من قبل عضو مجلس إدارة ثان أو من قبل شخص آخر يعيّنه المجلس لذلك الغرض.</p>
<p>Article (84) The Company may have an official seal or seals for use abroad where and as the Board shall determine, and the Company may by writing under the Seal appoint any agents or agent, committees or committee abroad, to be the duly authorised agents of the Company, for the purpose of affixing and using such official Seal, and may impose such restrictions on the use thereof as may be thought fit. Wherever in these Articles reference is made to the Seal, the reference shall, when and so far as may be applicable, be deemed to include any such official seal as aforesaid.</p>	<p>المادة (84) يجوز أن يكون للشركة ختم رسمي أو أختام رسمية للإستخدام في الخارج وفقاً ويحدد المجلس، كما يجوز للشركة أن تعين بموجب كتاب مختوم أي وكلاء أو وكيل أو لجان أو لجنة في الخارج، ليكونوا الوكلاء المخولين للشركة، لغرض استخدام ووضع هذا الختم الرسمي، ويمكن فرض قيود على استعمال هذا الختم كما تراه مناسباً. أينما تتم الإشارة في هذا النظام إلى الختم، متى و قدر ما تكون هذه الإشارة قابلة للتطبيق، تشمل أي ختم رسمي تمت الإشارة إليه على النحو سالف الذكر.</p>

الموثق

خاتم التوثيق



الأطراف

١٦	١١		
١٧	١٢		
١٨	١٣		
١٩	١٤		
٢٠	١٥		
		٧	٢
		٨	٣
		٩	٤
		١٠	٥



١٠-	١٠-	١٥-	٢٠-
٣-	٦-	١٤-	١٦-
٤-	٧-	١٣-	١٨-
٨-	٨-	١٢-	١٧-
		١١-	١٦-

١٧١

<p>المادة (91) All dividends unclaimed for twelve months after having been declared may be invested or otherwise made use of by the Board for the benefit of the Company until claimed. All dividends unclaimed for a period of ten years after having been declared shall be forfeited and shall revert to the Company.</p>	<p>المادة (91) المجلس يجوز استثمار الأرباح غير المطالب بها لمدة اثني عشر شهرا بعد إعلانها في استثمارها لصالح الشركة. الأرباح غير المطالب بها لمدة عشر سنوات بعد إعلانها سوف تكون مصادرة وتعود إلى الشركة.</p>
<p>المادة (90) The legal reserve may be used for working capital or other dividends.</p>	<p>المادة (90) The legal reserve may be used for working capital or other dividends.</p>
<p>المادة (89) Unless decided otherwise by Special Resolution, all net distributable profits of the Company (after deduction of the legal reserve provided in Article 89(c)) shall be transferred to legal reserve provided in Article 89(c) until the Annual General Assembly shall in each case declare such dividend as is recommended by the Board, and shall not declare a higher amount.</p>	<p>المادة (89) إلا إذا قررت الجمعية العامة بقرار خاص، فإن الأرباح الصافية للشركة (بعد خصم الأرباح المحتجزة) التي يمكن توزيعها على المساهمين، فإنها سوف تكون مخصصة للأرباح المحتجزة في المادة 89(ج) حتى يعلن المجلس في كل حالة من حالات الجمعية العامة أن الأرباح التي يمكن توزيعها على المساهمين هي الأرباح التي يوصي بها المجلس. ولا يجوز إعلان مبلغ أعلى من ذلك.</p>
<p>المادة (88) Before each Annual General Assembly of the Company the Board shall apply the following principles: a) no dividends shall be paid otherwise than out of net distributable profits; b) not distributable profits shall mean all the profits of the Company after payment of all operating costs and amortization of all amounts needed for interest and deduction of loans as the installments thereof fall due and all amounts proposed by the Managing Director and certified by the Board as being reasonably needed for retention in respect of maintenance repair and renewal of the assets of the Company; c) before each dividend is declared, the Company shall transfer to its legal reserve such sum (not to exceed 10% of the net profits available for distribution) as required to maintain such legal reserve at an amount equal to 20% of the paid up share capital for the time being of the Company.</p>	<p>المادة (88) قبل كل جمعية عامة للشركة، فإن المجلس سوف يطبق المبادئ التالية: أ) لا تدفع الأرباح إلا من الأرباح الصافية للشركة؛ ب) الأرباح الصافية للشركة تعني جميع الأرباح للشركة بعد خصم التكاليف التشغيلية وجميع التكاليف اللازمة لخدمة جميع المبالغ المستحقة للمساهمين، بما في ذلك المبالغ المستحقة للمساهمين من فوائد القروض وخصم المبالغ المستحقة للمساهمين من فوائد القروض؛ ج) قبل إعلان كل توزيع، فإن الشركة سوف تنتقل إلى الأرباح المحتجزة مبلغاً من الأرباح الصافية للشركة (لا يتجاوز 10% من الأرباح الصافية المتاحة للتوزيع) المطلوب للحفاظ على الأرباح المحتجزة عند 20% من رأس المال المدفوع في الوقت الحالي للشركة.</p>
<p>المادة (87) The Board may from time to time pay to the Members such interim dividends as appear to the Board to be justified by the profits of the Company.</p>	<p>المادة (87) المجلس يجوز من وقت لآخر أن يدفع لأعضاء الشركة الأرباح المتوسطة التي تظهر للمجلس أنها مبررة وفقاً لأرباح الشركة.</p>
<p>المادة (86) A provision of the Statutes or of these Articles requiring or authorising a thing to be done by or to a Director and the Secretary shall not be satisfied by its being done or to the same person acting both as Director and as, or in the place of, the Secretary.</p>	<p>المادة (86) أحكام النظام الأساسي أو هذه البنود التي تتطلب أو تفوض شيئاً أن يتم فعله من قبل مدير أو أمين سر، فإنها لن تكون كافية إذا قام بذلك المدير والأمين سر، أو في مكان أمين السر، أو في نفس الشخص الذي يعمل في كل من وظائف المدير والأمين سر.</p>
<p>المادة (85) The Secretary shall primarily be responsible for keeping the minute book, the Register and the other official books of the Company. b) The Secretary shall be appointed by the Board.</p>	<p>المادة (85) الأمين سر الشركة مسؤول في المقام الأول عن حفظ سجلات الشركة، السجل، ودفتر الشركة الرسمية وغيرها من الكتب الرسمية للشركة. ب) يتم تعيين أمين سر الشركة من قبل المجلس.</p>

قسم التوثيق  
مكتب التوثيق  
بمبنى وزارة العدل  
الرياض



مكتب التوثيق

( ) ..... محضر توثيق رقم

١/٢٠١٧



نموذج ت/١



محضر توثيق رقم (.....)

<p>Article (92) The Board shall not, except with the approval of a Special Resolution, set aside sums out of the profits of the Company for reserves (except for legal reserves).</p>	<p>المادة (92) لا يجوز للمجلس، إلا بموافقة بقرار خاص، أن يحجز مبالغ من أرباح الشركة للإحتياطي (باستثناء الإحتياطي القانوني).</p>
<p>Article (93) Subject to the rights of persons, if any, entitled to Shares with special rights as to dividend, all dividends shall be declared and paid according to the amounts paid up on the Shares in respect whereof the dividend is paid and if any Share is issued on terms providing that it shall rank for dividend as from a particular date such Share shall rank for dividend accordingly.</p>	<p>المادة (93) مع مراعاة حقوق الأفراد المستحقين لأسهم بحقوق خاصة فيما يتعلق بالأرباح، إذا وجدت، يجب أن يتم الإعلان عن جميع الأرباح وتدفع وفقاً للمبالغ المدفوعة على الأسهم المدفوعة بشأنها الأرباح، وإذا صدر أي سهم بشروط تقتضي بتسنيفه في مرتبة معينة فيما يخص الأرباح إعتباراً من تاريخ معين فإن هذا السهم يجب أن يتم تسنيفه بشأن الأرباح وفقاً لذلك.</p>
<p>Article (94) Any dividends, interest or any other moneys payable in cash in respect of Shares may be paid by cheque or warrant sent through the post directed to the registered address of the holder or, in the case of joint holders, to the registered address of that one of the joint holders who is first named on the Register or to such person and to such address as the holder or joint holders may in writing direct. Every such cheque or warrant shall be made payable to the order of the person to whom it is sent.</p>	<p>المادة (94) يجوز دفع أي أرباح أو فوائد أو أي مبالغ أخرى مستحقة الدفع نقداً فيما يتعلق بالأسهم، بشيك أو سند صرف يرسل بالبريد موجهاً للعنوان المسجل لحامل السهم، أو في حالة الملاك المشتركين، إلى العنوان المسجل لأحد الملاك المشتركين المسجل اسمه أولاً في السجل أو للشخص والعنوان الذي يرشد إليه كتابة مالك الأسهم أو المالكين المشتركين. يكون كل شيك أو سند صرف مستحق الدفع لأمر الشخص المرسل إليه.</p>
<p>Article (95) Any one or two or more joint holders may give any effective receipt for any dividend or other payment. The Company shall not be responsible for any such cheque or warrant lost in transmission.</p>	<p>المادة (95) يمكن لكل واحد أو اثنين أو أكثر من الملاك المشتركين أن يعطي إيصال استلام لأي أرباح أو مدفوعات أخرى. لا تكون الشركة مسؤولة عن أي شيك أو سند صرف يتم فقدانها أثناء التحويل.</p>
<p>Article (96) No dividend shall bear interest against the Company.</p>	<p>المادة (96) لا تحمّل الأرباح فوائد من الشركة.</p>
<p>Article (97) CAPITALISATION OF RESERVES a) The Company in General Assembly may by Special Resolution upon the recommendation of the Board resolve that it is desirable to capitalise any part of the amount for the time being standing to the credit of any of the Company's reserve accounts (including capital reserves but not the legal reserves) or to the credit of the profit and loss account or otherwise available for distribution and not required for payment of dividend on any Shares with a preferential right to dividend and accordingly that such sum be set free for distribution amongst the Members who would have been entitled thereto if distributed by way of dividend and in the same proportions on condition that the same be not paid in cash but be applied in paying up in full unissued Shares or debentures of the Company to be allotted and distributed credited as fully paid up to and amongst such Members in the proportion aforesaid, and the Board shall give effect to such resolution. b) Whenever such a resolution as aforesaid shall have been passed the Board shall make all appropriations and applications of the undivided profits resolved to be capitalised thereby, and all allotments and issues of fully paid Shares or debentures, if any, and generally shall do all acts and things required to give effect thereto.</p>	<p>المادة (97) رسمة الإحتياطي (أ) يجوز للشركة في الجمعية العامة، بموجب قرار خاص بناءً على توصية المجلس أن تقرر بأنه من المرغوب فيه رسمة أي جزء من المبلغ المستحق في الوقت الراهن لحسابات إحتياطي الشركة (بما في ذلك إحتياطات رأس المال ولكن ليس الإحتياطي القانوني) أو لحساب الأرباح والخسائر أو بخلاف ذلك متاح للتوزيع وليس مطلوباً لدفع أرباح أي أسهم تتمتع بحق تفضيلي بالنسبة للأرباح، ووفقاً لذلك يتم إعداد هذا المبلغ للتوزيع بين الأعضاء الذين كانوا مستحقين له إذا تم التوزيع عن طريق الأرباح وبنفس النسب بشرط أن لا يدفع هذا المبلغ نقداً لكن يستخدم كاملاً لمنع أسهم أو سندات الشركة غير الصادرة ليتم تخصيصها وتوزيعها وقيدتها على أنها دفعت بالكامل إلى وبين هؤلاء الأعضاء بالنسب المذكورة أعلاه، وعلى المجلس أن يقوم بتنفيذ هذا القرار. (ب) في أي وقت يتم إصدار مثل هذا القرار على النحو المذكور، يقوم المجلس بعمل جميع إعتبارات وتطبيقات الأرباح غير المقسمة التي تقرر رسمتها، وجميع التخصيصات والإصدارات الخاصة بالأسهم أو السندات المدفوعة بالكامل، إن وجدت، وبشكل عام القيام بكل الأعمال والأشياء المطلوبة لإعمال ذلك.</p>

الموثق

الأطراف

- |     |     |     |    |
|-----|-----|-----|----|
| -١٦ | -١١ |     |    |
| -١٧ | -١٢ | -٧  | -٢ |
| -١٨ | -١٣ | -٨  | -٣ |
| -١٩ | -١٤ | -٩  | -٤ |
| -٢٠ | -١٥ | -١٠ | -٥ |



نموذج ٧/١

محضر توثيق رقم (.....)

**Article (98) DISTRIBUTION OF REALIZED CAPITAL PROFITS**  
The Company in General Assembly may at any time and from time to time resolve that any surplus moneys in the hands of the Company representing capital profits arising from moneys received or recovered in respect of or arising from the realization of any capital assets of the Company or any investments representing the same and not required for the payment or provision of any fixed preferential dividend instead of being applied in the purchase of any other capital asset or for other capital purposes be distributed amongst the holders of the Ordinary Shares on the footing that they receive the same as capital and in the shares and proportions in which they would have been entitled to receive the same if it had been distributed by way of dividend; PROVIDED ALWAYS that no such profits as aforesaid shall be so distributed unless there shall remain in the hands of the Company a sufficiency of other assets to answer in full the whole of the liabilities and paid-up Share capital of the Company for the time being.

**Article (99) ACCOUNTS**

The Board shall cause such accounts to be kept:

- a) of the assets and liabilities of the Company;
- b) of all sums of money received and expended by the Company, and the matters in respect of which such receipts and expenditure take place; and
- c) of all sales and purchase of goods by the Company as are necessary to give a true and fair view of the Company's affairs and to explain its transactions. The books of account shall be kept at the Office, or at such other place as the Board shall think fit, and shall always be open to the inspection of the Directors.

**Article (100)**  
The Board shall from time to time determine whether, in any particular case or class of cases, or generally, and to what extent, and at what times and places and under what conditions or regulations the accounts and books of the Company, or any of them, shall be open to the inspection of members, or any Member (not being a Director) shall have the right of inspecting any account or book or document of the Company, except as conferred by the Statutes or as authorised by the Board or by a resolution of the Company in General Assembly PROVIDED ALWAYS that the accounts and books of the Company, or any of them, shall always be open to inspection of any Member which holds a majority of the shares of either class in the Company and any reputable accounting firm authorised by that Member (at the appointor's cost).

**Article (101)**  
Once at least in every year the Board shall cause to be prepared and laid before the Company in General Assembly a proper profit and loss account for the period since the preceding account, made up to a date not more than 220 days before such assembly. A proper balance sheet shall also be made out in every year as at the date to which the profit and loss account is made up, and shall be laid before the Company in General Assembly. The said account and balance sheet shall be accompanied by or have attached thereto such group accounts (if any) report and documents and shall contain such particulars as are prescribed by the Statutes and are applicable to the

المادة (98) توزيع الأرباح الرأسمالية المحققة  
يجوز للشركة في جمعية العامة في أي وقت ومن وقت لآخر أن تقر وتقرّر في أموال فائضة في يد الشركة تمثل أرباح رأسمالية نتجت عن أموال مستقلة أو مستفردة فيما يخص أو نتيجة من تحقق أي أصول رأسمالية للشركة أو أي استثمار حصل تلك وديمت مملوكة للتحق أو تعميم أو أي أرباح فضائية فائضة، وذلك بحد من كتحصيلها في شراء أي أصول رأسمالية أخرى أو لأغراض رأس مال أخرى، على أصح الأسماء العادية على أساس حصولهم على تلك الأموال كراس مال وفي الأسهم والخص التي كلوا موت ويستحقوا إياها ما تم توزيعها عن طريق توزيع الأرباح شركة إلا يتم توزيع على هذه الأرباح ما لم يكن في يد الشركة أصول كافية أخرى التي يشكل كامل جميع الأرباح ورأس مال الأسهم المدفوع للشركة في الوقت الحالي.

**المادة (99) الحسابات**  
يحمل المحاسب على الإحفاظ بوضع الحسابات:

- (أ) أصول ومطالبات الشركة.
- (ب) جميع المبالغ التي تم توريدها وبتفاتها من قبل الشركة والمبالغ التي تمت بقبالتها هذه الإيرادات والتفقات، و
- (ج) جميع عمليات شراء وبيع السلع من قبل الشركة وما يكون ضروريا لإضفاء صورة دقيقة وعادلة لعقود الشركة وتشرح مبالغها. ويجب حفظ تفكير الحسابات بالمكتب، أو في مكان آخر يرضى المجلس، ويجب أنه متغيبا، ويكون دائما مقفولا لتفويض أعضاء مجلس الإدارة.

**المادة (100)**  
يجب على من المحاسب من وقت لآخر أن يحدد أن عمليات وتفكير الشركة أو أي منها، سواء في أي حالة يعينها أو حدد من الحالات أو صوما، وإلى أي مدى، وفي أي من الأوقات والأماكن وبموجب أي من الشروط أو النظم، سيكون مقفولا للمصنف من قبل الإحصاء، وأن لا يكون لعرض أو مستخدم (لا يكون عضو مجلس إدارة) الحق في فحص أي من الحسابات أو تفكير أو مستندات الشركة، باستثناء ما أتمتته في التبرعات أو بصرح له به المجلس أو بقرار من الشركة في الجمعية العامة، شريطة أن تكون حسابات وتفكير الشركة، أو أي منها دائما مقفولة للفحص من قبل أي عضو يحمل أغلبية أسهم من أي فئة في الشركة وأي مكتب محاسبية أو سمعة محول له من قبل ذلك المجلس المحض (على نفقة الموثق).

**المادة (101)**  
على المحاسب مرة واحدة على الأقل في كل عام أن يمد ويضع أمام الشركة في الجمعية العامة محاسب الربح والخسارة المصنوع الممد حديثا فيما لا يجاوز ٢٢٠ يوما من تاريخ تلك الجمعية، وذلك للعرض منذ الحساب السابق. ويتم أيضا إعداد ميزانية مصححة في كل عام في التاريخ الذي يمد فيه محاسب الربح والخسارة وتوضع أمام الشركة في الجمعية العامة. يجب أن يرافق هذا الميزانية أو يرفق بها حسابات الجمعية (إن وجدت) والتقرير والملاحظات ويجب أن تتضمن تلك التفاصيل المحصن عليها بالتفريعات، وتعلق على الشركة، وعلى المجلس أن يبين في تقريره المبلغ الذي يوصى برفعه عن طريق توزيع الأرباح، على أن يوافق ذلك مع ملاحظات

الموثق

Handwritten signature/initials

الأطراف

- 11
- 17
- 18
- 19
- 20

- 11
- 12
- 13
- 14
- 16

Handwritten signatures and names of the parties.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمودج ١/



دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق  
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

<p>Company, and the Board shall in its report state the amount which it recommends to be paid by way of dividend, and shall otherwise comply with the requirements of the Statutes. The Auditors' report shall be attached to the balance sheet and shall be read before the Company in General Assembly and be open to inspection by any Member. Copies of all such documents and any other documents required by law to be annexed thereto shall not less than 30 days before the date of the assembly before which they are to be laid be sent to all the Members at their registered address and to all holders of debentures of the Company and to the Auditors as required by and subject to the provisions of the Statutes.</p>	<p>التشريعات. يجب أن يرفق تقرير مراقبي الحسابات مع الميزانية وأن يقرأ أمام الشركة في الجمعية العامة وأن يكون متاح للفحص من قبل أي عضو. ويجب أن يتم إرسال نسخ من كل هذه المستندات وأي مستندات أخرى يتطلب القانون إرفاقها بها إلى جميع الأعضاء على عناوينهم المسجلة وإلى جميع حاملي سندات الشركة و مراقبي الحسابات حسبما هو مطلوب بمقتضى أحكام التشريعات ، وذلك قبل ما لا يقل عن ٣٠ يوماً من تاريخ الجمعية التي يجب وضع تلك المستندات أمامها.</p>
<p>Article (102) FINANCIAL YEAR The first financial year of the Company shall run to 31st December 1970 and the financial year shall run for annual periods thereafter.</p>	<p>المادة (102) السنة المالية تكون السنة المالية الأولى للشركة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٠ وتكون السنة المالية لقرارات سنوية بعد ذلك.</p>
<p>Article (103) AUDIT AND AUDITORS Once at least in every year the accounts of the Company shall be examined, and the correctness of the profit and loss account and balance sheet ascertained by one or more Auditor or Auditors. The first Auditors of the Company shall be Messrs. Allen Charlesworth &amp; Co. of 17 St. Helens Place, Bishopsgate, London EC2. The Auditors shall be an individual or a partnership. The Company may only remove the Auditors or appoint any new or further Auditors by Special Resolution. A Director may not be the Auditor of the Company.</p>	<p>المادة (103) المراجعة ومراقبي الحسابات يتم فحص حسابات الشركة مرة واحدة على الأقل في كل عام، ويتم التأكد من صحة حساب الأرباح والخسائر والميزانية من قبل مراقبي حسابات واحد أو أكثر. يكون مراقبي الحسابات الأول للشركة هو السادة/ ألين تشارلمسورث وشركاه وعنوانه شارع ١٧ هيلين بلاس، بيشوبس غيت، لندن نثي مبي. يكون مراقبي الحسابات فرد أو شراكة. يجوز للشركة عزل مراقبي الحسابات أو تعيين مراقب جديد أو إضافي عن طريق قرار خاص. لا يجوز أن يكون عضو مجلس الإدارة مراقباً لحسابات الشركة.</p>
<p>Article (104) NOTICES 1. A notice or any other document may be served by the Company upon any Member either personally or by facsimile transmission to such number, and with such heading as the Member shall previously have notified to the Company. All such facsimile transmissions shall be confirmed by simultaneous transmission by post in a prepaid letter addressed to such Member at his registered address as appearing in the Register. In the case of notice required to be given outside Qatar such notice shall be sent by airmail.</p>	<p>المادة (104) الإخطارات ١- يمكن للشركة تقديم إخطار أو أي مستند آخر إلى أي عضو سواء شخصياً أو عن طريق الفاكس بإرساله للرقم والمنوان الذي زود به العضو الشركة في وقت سابق. يجب أن يتم تأكيد جميع رسائل الفاكس هذه برسائل بريدية مدفوعة مسبقاً متزامنة ومطونة لهذا العضو على عنوانه المسجل والظاهر في السجل. في حال الحاجة لإرسال هذا الإخطار خارج قطر، يجب أن يتم إرساله بالبريد الجوي.</p>
<p>Article (105) All notices directed to be given to the Members shall, with respect to any Share to which persons are jointly entitled, be given to whichever of such persons is named first in the Register, and any notice so given shall be sufficient notice to the holders of such Share.</p>	<p>المادة (105) يجب أن يتم تقديم جميع الإخطارات المزمع تقديمها للأعضاء، فيما يتعلق بأي سهم يستحقه أشخاص بصورة مشتركة، إلى الشخص الذي يظهر اسمه أولاً في السجل، وأي إخطار يقدم بهذه الطريقة يعتبر إخطاراً كافيًا لحاملي هذا السهم.</p>
<p>Article (106) A notice may be given by the Company to the persons entitled to any Share in consequence of the death or bankruptcy of a Member by sending it through the post in a prepaid letter addressed to them by name or by the title of representatives or trustees of such deceased or bankrupt member, at the last registered address of such member. Every executor, administrator, committee or trustee in bankruptcy or liquidator of a Member shall be absolutely bound by every notice so given as aforesaid, if sent to the last registered address of such Member, notwithstanding that the Company may have notice of the death, lunacy, bankruptcy or disability of such Member.</p>	<p>المادة (106) يجوز للشركة إعطاء إخطار للأشخاص المستحقين لأي سهم كنتيجة لوفاة أو إفلاس أحد الأعضاء، بإرساله بالبريد برسالة مسبقة الدفع معنونة إليهم بالإسم أو بلقب ممثلهم أو الوصي للشخص المتوفى أو المفلس، على آخر عنوان مسجل لهذا العضو. ويكون كل منفذ أو مدير أو لجنة أو وصي في حالة إفلاس أو المسؤول عن تصفية أحد الأعضاء، ملزماً تماماً بأي إخطار يقدم على النحو سالف الذكر، إذا تم إرساله إلى آخر عنوان مسجل لهذا العضو ، على الرغم من أن الشركة قد قد يكون لديها علم بموت أو جنون أو إفلاس أو عجز هذا العضو.</p>

الموثق



الأطراف

- |     |     |
|-----|-----|
| ١٦- | ١١- |
| ١٧- | ١٢- |
| ١٨- | ١٣- |
| ١٩- | ١٤- |
| ٢٠- | ١٥- |

Handwritten signatures and stamps of the parties involved.



دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق  
قسم التوثيق

<p>Article (107) Any Member present, either personally or by proxy, at any General Assembly of the Company shall for all purposes be deemed to have received due notice of such assembly, and, where requisite, of the purposes for which such assembly was convened.</p>	<p>المادة (107) أي عضو يحضر، سواء شخصياً أو عن طريق وكيل، في أي جمعية عامة للشركة، يعتبر لجميع الأغراض قد تسلم إخطار لهذه الجمعية، وإنما كان ذلك ضرورياً قد تسلم إخطار بالأغراض التي انعقدت من أجلها تلك الجمعية.</p>
<p>Article (108) Any notice or other document sent by facsimile transmission shall be deemed to have been served or delivered 24 hours after transmission provided that if that time falls on a day which is not a business day in the country of the recipient, on the next working day in that country.</p>	<p>المادة (108) أي إخطار أو مستند آخر مرسل عن طريق الفاكس، يعتبر قد تم تسليمه بعد ٢٤ ساعة من الإرسال، على أنه إذا وقع ذلك الوقت في يوم ليس يوم عمل في بلد الإستملا، يعتبر الإستملا قد تم في يوم العمل التالي في ذلك البلد.</p>
<p>Article (109) ALTERATION OF MEMORANDUM AND ARTICLES The provisions of the Memorandum or the Articles may not be altered except by Special Resolution of the Company.</p>	<p>المادة (109) تعديل عقد التأسيس و النظام الأساسي لا يجوز تغيير أحكام عقد التأسيس أو النظام الأساسي إلا بقرار خاص من الشركة.</p>
<p>Article (110) WINDING UP a) The Company shall, subject to this Article, only be wound up with the sanction of a Special Resolution. b) If the Company shall be wound up, the Liquidator may, with the sanction of a Special Resolution, divide among the Members in specie any part of the assets of the Company and any such division may be otherwise than in accordance with such rights the members shall have the same rights of dissent and consequential rights as if such resolution were a Special Resolution. A Special Resolution sanctioning a transfer or sale to another company may in like manner authorise the distribution of any shares or other consideration receivable by the Liquidator amongst the Members otherwise than in accordance with their existing rights, and any such determination shall be binding upon all the Members. c) If more than half the amount of the Company's paid up Share capital is lost the Members shall procure the passing of a resolution to continue the Company unless the Company is then insolvent.</p>	<p>المادة (110) التصفية (أ) مع مراعاة أحكام هذه المادة، تتم تصفية الشركة بموجب قرار خاص. (ب) إذا تعرضت الشركة للتصفية، يجوز للمصفي، بموجب قرار خاص أن يقسم بين الأعضاء عيناً أي جزء من أصول الشركة، وأي تقسيم من هذا القبيل يتم بطريقة خلافاً لتلك الحقوق يجب أن يكون للأعضاء نفس الحقوق في الإحتراض والحقوق التبعية كما لو كان هذا القرار قرار خاص. القرار الخاص بالموافقة على نقل الملكية أو البيع لشركة أخرى يجيز بنفس الطريقة توزيع أي سهم أو ذمة أخرى مستحقة من قبل المصفي بين الأعضاء بالمخالفة لتوزيع ذلك بناءً على حقوقهم القائمة، على أن أي قرار كهذا يجب أن يكون ملزماً لجميع الأعضاء. (ج) إذا خسرت الشركة أكثر من نصف مبلغ رأس المال المدفوع، يجب على الأعضاء الحصول على قرار لاستمرار الشركة إلا إذا أصبحت الشركة مسخرة في ذلك الوقت.</p>
<p>Article (111) INDEMNITY 2. Every Director or other officer of the Company shall be entitled to be indemnified out of the assets of the Company against all losses or liabilities which he may sustain or incur in or about the execution of the duties of his office or otherwise in relation thereto, and no Director or other officer shall be liable for any loss, damage or misfortune which may happen to or be incurred by the Company in the execution of the duties of his office or in relation thereto save in all cases for acts or omissions of negligence, misfeasance or improper conduct on the part of any such person as aforesaid.</p>	<p>المادة (111) للتعويض ٢- يستحق كل عضو مجلس إدارة أو موظف آخر بالشركة تعويضاً يدفع له من أصول الشركة عن كل الخسائر التي تكبدها أو الإلتزامات التي تحملها في أدائه لمسئوليات وظيفته أو فيما يتصل بذلك، ولا يكون أي عضو مجلس إدارة أو موظف آخر مسئولاً عن أي خسارة، أو ضرر، أو مشاكل أو أحداث سيئة تتعرض لها أو تكبدها الشركة أثناء أدائه لواجبات وظيفته أو فيما يتصل بذلك، عدا ما يصدر عن إهمال، أو إغفال لواجبات، أو تجاوز للقانون وإساءة لاستعمال السلطة أو سلوك غير ملائم من قبل ذلك الشخص.</p>
<p>Article (112) MISCELLANEOUS These Articles shall be in Arabic and English Languages.</p>	<p>المادة (112) مواد متفرقة يجب أن يكون هذا النظام باللغتين العربية والإنجليزية.</p>

محضر توثيق  
سعد شريفة سعد بن عبد الحكيم  
أنه في يوم ١٤٣٩ هـ الموافق ٣٠ مارس ٢٠١٧م، بمقر إدارة التوثيق بوزارة العدل، أمامنا نحن/ ناصر أحمد الموثق بالإدارة، حضر الأشخاص الموقعين أعلاه وأبرزوا هذا المحرر طالبين توثيقه، فدفقت فيه وفي أهليتهم وهويتهم فلم أجد مانعاً قانونياً من توثيقه فتلوتهم عليهم وأفهمتهم الأثر القانوني المترتب عليه فأقره ووقعوا عليه أمامي.



الشاهد الأول : .....  
الاسم : .....  
الجنسية : .....  
بطاقة شخصية رقم : .....  
التوقيع : .....  
الشاهد الثاني : .....  
الاسم : .....  
الجنسية : .....  
بطاقة شخصية رقم : .....  
التوقيع : .....